

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المسؤولية الجزائية للأحداث

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: قانون جنائي و العلوم الجنائية

الشعبة: الحقوق

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطالبة :

- أ/ عون فاطمة

- بن قطاط فيروز شهرزاد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

بن عودة نبيل

الأستاذ

مشرفا و مقررا

عون فاطمة

الأستاذة

مناقشا

بن عبو عفيف

الأستاذ

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت يوم: 2024/09/25



كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التدرجات

تصريح شرقي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بن قطاط هيرور شهوراد الصفة: أدبي
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 40.1832.64.7 والصادرة بتاريخ: 2022.10.26
المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: قانون العام
والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

المسؤولية الجزائرية للحدث

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/10/25

إمضاء المعني

بلدية مستغانم
نظرا للتصديق الخاص بالمعني
حزت الوثيقة من طرف
قسم التادار كريمة

29 00 2024

المعني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿2﴾ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿3﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿4﴾ إِيَّاكَ
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿5﴾ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿6﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿7﴾

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا

شريك له تعظيماً لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا مُحَمَّدٌ عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى الوالدين الأعزاء الذين أعانونا و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح ، و

إكمال الدراسة الجامعية و البحث ؛

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفتنا بإشرافها على مذكرة بحثنا الأستاذة المشرفة التي لن

تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها بصبرها الكبير علينا ، ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر

بشمن ؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل ؛ كما نتوجه بخالص شكرنا و

تقديرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي

و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه

و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الإهداء

قال الله تعالى : "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...."

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي و
نيل هذه الشهادة (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيراً (أمي الغالية)

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن

لم يتوانوا في مد يد العون لي.

تعد المسؤولية الجزائية للحدث من المواضيع الحساسة والهامة في الأنظمة القانونية الحديثة، كونها تتعلق بفئة مجتمعية تتميز بخصوصيات نفسية وسلوكية تجعلها عرضة للانحراف عن المعايير الاجتماعية والقانونية، إن الاهتمام المتزايد بموضوع الجريمة لدى الأحداث يعكس وعي المجتمعات بضرورة التعامل مع هذه الفئة بنوع من التفهم والتروي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة التي قد تدفع الحدث إلى ارتكاب الجريمة ومن هذا المنطلق، تسعى التشريعات إلى إيجاد توازن بين حماية المجتمع من الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث من جهة، وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع من جهة أخرى.

كما يتطلب هذا الأمر وضع سياسات جنائية تأخذ في الاعتبار عدم نضج الأحداث النفسي والعقلي، مع ضرورة تفادي التعامل معهم بنفس الأساليب التي تطبق على البالغين. في هذا السياق، ظهرت عدة توجهات قانونية تركز على الإصلاح وإعادة التأهيل بدلا من العقاب الصارم، وذلك من خلال تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية، وإقامة مؤسسات خاصة لرعاية الأحداث الجانحين وتعكس هذه المقاربة تفهما عميقا لدور التربية والإصلاح في الوقاية من العودة إلى الجريمة، وهو ما يجعل من الضروري تطوير منظومات قضائية تراعي احتياجات هذه الفئة العمرية الخاصة.

كما اعتمدت العديد من الدول على قوانين وأنظمة جزائية تضع آليات خاصة للتعامل مع الأحداث الجانحين، تضمن لهم حقوقهم وتحفظ كرامتهم، وتساعدهم على تجاوز ما اقترفوه من مخالفات قانونية وعلى الرغم من ذلك، يبقى تحقيق التوازن بين فرض المسؤولية

القانونية على الأحداث وبين العمل على إصلاحهم وإعادة تأهيلهم موضوعاً يشغل المشرعين والمختصين في مجالات القانون والعلوم الاجتماعية على حد سواء فالحدث، بطبيعته، لا يزال في مرحلة تكوين شخصيته، وهو ما يعني أن أي قرار قانوني بشأنه قد يؤثر بشكل عميق على مستقبله، سواء سلباً أو إيجاباً.

من خلال ما سبق، تطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تحقيق توازن بين فرض المسؤولية الجزائية على الحدث وبين ضمان حماية حقوقه وإعادة تأهيله في ضوء التشريعات القانونية؟ وبناء على هذه الإشكالية، تتوقع الدراسة أن تكون المسؤولية الجزائية للحدث مختلفة عن المسؤولية الجنائية للبالغين، بناء على القوانين والأنظمة التي تراعي المرحلة العمرية للحدث.

مبررات اختيار الموضوع:

وقد اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب منها الذاتية و الموضوعية.

مبررات ذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع حقوق الطفل والأحداث.
- الرغبة في فهم التشريعات المتعلقة بالأحداث في النظام الجزائري.
- الإحساس بأهمية المسؤولية الجزائية في حماية المجتمع من جنوح الأحداث.
- المساهمة في إثراء النقاش القانوني حول جنوح الأحداث.

مبررات موضوعية:

- ندرة الأبحاث القانونية التي تتناول جنوح الأحداث في الجزائر.
- تزايد معدلات جنوح الأحداث في السنوات الأخيرة.
- أهمية المسؤولية الجزائية في حماية الأحداث وحقوقهم.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل نقوم به من صعوبات و عوائق و من هذه الصعوبات التي وجهناها:

1. قلة المراجع المتخصصة في موضوع المسؤولية الجزائية للأحداث.
2. صعوبة الوصول إلى الإحصائيات الحديثة حول جنوح الأحداث.
3. التعقيد القانوني في التشريعات الخاصة بالأحداث.
4. الحاجة إلى فهم الإجراءات القضائية المطبقة على الأحداث الجانحين.

المنهج المعتمد في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد في تحليل النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الجزائية للأحداث في الجزائر و سيتم استعراض القوانين المعمول بها وتحليلها لفهم كيفية تطبيقها، بالإضافة إلى استعراض وتحليل الآراء الفقهية والتشريعية المتعلقة بالموضوع.

هيكل الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع "المسؤولية الجزائية للحدث" ، سيتم استعراض الأسس المفاهيمية المتعلقة بالحدث والمسؤولية الجنائية، حيث يتناول الفصل الأول مفهوم الحدث

والجنوح وعوامل الجنوح، مع التركيز على الأبعاد القانونية والاجتماعية أما الفصل الثاني، فيركز على الأحكام الإجرائية المتبعة في محاكمة الحدث الجانح من خلال دراسة مراحل المسؤولية الجنائية والإجراءات القضائية المتبعة في التشريع الجزائري، تسبقهم مقدمة عامة و تختم الدراسة بخاتمة عامة مع التطرق إلى النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تحسين التشريعات المتعلقة بالمسؤولية الجزائية للأحداث.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع دراستنا أهمية بالغة، انطلاقا من هذا، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي

من العناصر التالية:

1. تسليط الضوء على القوانين الخاصة بجنوح الأحداث.
2. المساهمة في تحسين الإجراءات القضائية المتعلقة بالأحداث.
3. توضيح التحديات القانونية التي تواجه الأحداث الجانحين.
4. دراسة الإجراءات المتبعة في التشريع الجزائري تجاه الأحداث.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحقيق فهم أعمق لمسؤولية الحدث الجزائية من خلال استعراض الأطر القانونية التي تحكم هذا النوع من المسؤولية في الجزائر و تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث،بالإضافة إلى إبراز

الإجراءات المتبعة من قبل القضاء في محاكمة الأحداث الجانحين، مع التركيز على أهمية الإصلاح والتأهيل كجزء من العدالة الجنائية للأحداث.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للحدث

الإطار المفاهيمي للحدث يعتبر الحجر الأساس الذي يبنى عليه تحليل وفهم أي ظاهرة أو قضية قيد الدراسة و يمثل هذا الإطار الخريطة الذهنية التي تربط بين الأفكار والمفاهيم الرئيسية، مما يمكن الباحث من تتبع العلاقة بين المتغيرات المختلفة وفهم الديناميكيات التي تحكم الحدث من خلال هذا الإطار، يتم وضع الحدث في سياق معين، حيث يتم التطرق إلى جوانبه التاريخية، الاجتماعية، والثقافية التي تساهم في تشكيل طبيعته وتأثيراته ، والإطار المفاهيمي ليس مجرد مجموعة من الأفكار المجردة، بل هو وسيلة لفهم أعمق وأكثر شمولية للحدث وللوقائع المحيطة به،ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى:

- المبحث الأول: ماهية جنوح الحدث
- المبحث الثاني: عوامل جنوح الأحداث
- المبحث الثالث : تدرج المسؤولية الجنائية للحدث في التشريع الجزائري.

المبحث الأول: ماهية جنوح الحدث

يعد موضوع جنوح الحدث من القضايا المعقدة التي تجمع بين مختلف الجوانب الدينية، القانونية، الاجتماعية، والنفسية ويتناول هذا البحث ماهية جنوح الحدث من خلال استعراض مفهوم الحدث أولاً، حيث سيتم مناقشة تعريفه من منظور الشريعة الإسلامية، والجانب اللغوي والقانوني، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي والنفسي ثم ينتقل البحث إلى مفهوم الجنوح، مع التركيز على تفسيراته القانونية والاجتماعية والنفسية، لتحديد نطاق جنوح الأحداث وتأثيراته على الفرد والمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الحدث

يعد مفهوم الحدث موضوعاً أساسياً في دراسة الجوانب القانونية، الدينية، والاجتماعية ومن الناحية الإسلامية، يفهم الحدث وفقاً للشريعة الإسلامية باعتباره فرداً لم يصل إلى سن البلوغ الذي يعد المعيار الأساسي للمسؤولية الشرعية ولغوياً وقانونياً، يشير الحدث إلى الشخص الذي لم يتجاوز سن الرشد وفقاً للتعريفات القانونية التي تحدد حقوقه وواجباته، أما من الجانب الاجتماعي والنفسي، فينظر إلى الحدث باعتباره فرداً في مرحلة تطور اجتماعي ونفسي، حيث تتأثر سلوكياته بالبيئة المحيطة به وتجاربه الحياتية وهذه الأبعاد المختلفة تسهم في تكوين فهم شامل لطبيعة الحدث ودوره في المجتمع.

الفرع الأول : تعريف الحدث من الجانب الإسلامي (الشريعة الإسلامية)

في الشريعة الإسلامية، يفهم مفهوم "الحدث" على أنه الشخص الذي لم يصل إلى سن البلوغ، وهو السن الذي يحدد به الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشرعية ويصبح مكلفاً و يعتبر بلوغ سن الرشد معياراً أساسياً لتحديد أهلية الفرد لممارسة الحقوق والواجبات الدينية والقانونية¹.

تعريف الحدث في الشريعة الإسلامية:

في الشريعة الإسلامية، يعتبر الحدث هو من لم يصل إلى سن البلوغ، والذي يختلف بين الذكور والإناث و وفقاً للفقهاء الإسلامي، فإن البلوغ هو الشرط الأساسي لتحمل المسؤولية الشرعية و يحدد البلوغ بالسن التي يصبح فيها الفرد مكلفاً دينياً، وعادة ما يُحدد في سن الخامسة عشرة، لكن يمكن أن يكون أصغر أو أكبر بناءً على العلامات البدنية مثل الاحتلام للذكور والحيض للإناث².

يقول الله تعالى في سورة النحل (الآية 97): "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً"، حيث يشير إلى الإيمان والعمل الصالح، معتبراً أن المكلفين يجب أن يكونوا بالغين ومؤمنين³.

¹ القرطبي، محمد بن أحمد، (ت. 1273)، "تفسير القرطبي"، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص16.

² ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (ت. 1373). "تفسير ابن كثير". دار الفكر، القاهرة، مصر، 2002، ص100.

³ الآية 97 من سورة النحل.

و ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل" (رواه أبو داود) ويشير هذا الحديث إلى أن التكليف الشرعي لا ينطبق على الأحداث (الصبيان) حتى يبلغوا سن البلوغ¹.

مفهوم التكليف: البلوغ يعني أن الشخص يصبح مكلفاً بجميع أحكام الشريعة الإسلامية، ويبدأ في تحمل المسؤوليات والواجبات الدينية قبل بلوغ هذه السن، يعتبر الشخص غير مكلف، وبالتالي لا يحاسب على الأعمال مثلما يحاسب البالغون².

في الفقه الإسلامي، يعتبر البلوغ أيضاً مرتبطاً بعلامات بدنية محددة للذكور، كما تشمل هذه العلامات الاحتمام ونمو الشعر الخشن في مناطق معينة من الجسم، أما بالنسبة للإناث، فتشمل الدورة الشهرية أو الحيض ويعامل الإسلام الأحداث برحمة ورفق، حيث تركز الشريعة على توفير التعليم والرعاية لهم حتى يصبحوا بالغين ويتم تعيين مسؤوليات ومهام محددة لهم وفقاً لأعمارهم ومرحلتهم العمرية³.

الفرع الثاني : تعريف الحدث من الجانب اللغوي والقانوني

سنتعرف على الحدث من الجانب اللغوي ثم نتعرف عليه من الجانب القانوني.

¹ أبو داود، سليمان بن الأشعث. (ت. 275 هـ). "سنن أبي داود"، كتاب الحدود، باب في رفع القلم عن الصبي والمجنون والنائم. دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000، ص120.

² أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، (ت. 620 هـ)، كتاب المغني لابن قدامة، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة للنشر و التوزيع، مصر، 2000، ص55.

³ المرجع نفسه، ص56.

أولاً : تعريف الحدث من الجانب اللغوي

الحدث في اللغة يعرف على أنه كل ما يحدث أو يجري من فعل أو تغير في الزمن ومن الناحية اللغوية، يعتبر الحدث وحدة أساسية في بناء الجملة الفعلية، حيث يمثل ما يحدث أو يتم وصفه في النص وفي النحو العربي، يستعمل المصطلح للإشارة إلى الفعل الذي يظهر تغييرات أو أحداثاً تتعلق بالزمان والمكان¹.

يعرف الحدث في قاموس المعاني بأنه "كل ما يحدث أو يحصل من فعل أو تغير في الزمن" ويتضمن الحدث تغييراً أو وقوع فعل يتطلب تحديد الزمن².

يعرف الحدث في معجم Oxford على أنه يشير التعريف إلى أن الحدث هو فعل أو تصرف يحدث أو يتم³.

يعرف الحدث في معجم "لسان العرب" بأنه "الفعل الذي يقضي زماناً" وهذا التعريف يؤكد على العلاقة بين الحدث والزمن، حيث يعبر الحدث عن تغيير يحدث في سياق زمني⁴.

يعرف الحدث في قاموس Cambridge بأنه يشمل التعريف الأحداث الهامة أو غير العادية التي تحدث في الحياة اليومية⁵.

¹Cambridge Dictionary. (2023). Event. Retrieved from <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/event>

²قاموس المعاني. (2023). معنى الحدث. Retrieved from <https://www.almaany.com>

³Oxford University Press. (2024). Oxford Dictionary. Retrieved from <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com>

⁴ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 2008 ، ص400.

⁵Cambridge University Press. (2023). Cambridge Dictionary. Retrieved from <https://dictionary.cambridge.org>

وفقا لابن جني في كتابه "الخصائص"، الحدث هو "العمل الذي يكون في ذاته مصحوبا بالزمان"، حيث يركز على أن الحدث يعبر عن الفعل الذي ينتج تغييرات في سياق الزمن¹ ومن جهة أخرى، يرى السكاكي في "مفتاح العلوم" أن الحدث هو "ما يشير إلى تغير في حالة الفاعل" والذي يتجلى في صياغات الفعل في اللغة².

في اللسانيات الحديثة، يفهم الحدث على أنه عملية لغوية تعبر عن التغيرات التي تحدث في السياق الزمني و يعرف الحدث أيضا على أنه جزء من بنية الفعل والذي يتطلب زمانا ومكانا لتحديد ملامحه وفي نظرية الأعمال اللغوية، يفصل الحدث إلى نوعين رئيسيين: الأحداث التامة والأحداث المستمرة، حيث تعبر الأولى عن الأحداث التي اكتملت في الزمن، بينما تعبر الثانية عن الأحداث التي تستمر أو تتكرر³.

ثانيا : تعريف الحدث من الجانب القانوني

في التشريع الجزائري، يعرف الحدث القانوني بأنه واقعة أو حالة تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للأفراد أو الكيانات القانونية ويمكن أن يكون هذا الحدث نتيجة لعمل إنساني، مثل توقيع عقد أو ارتكاب جريمة، أو قد يكون نتيجة لظروف طبيعية، مثل الكوارث و ينظر إلى الحدث كعنصر مؤثر في تطبيق الأحكام القانونية، حيث يتم تفعيل القوانين بناءً على حدوثه.

¹ابن جني، الخصائص، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص100.
²السكاكي، مفتاح العلوم، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص445.

³كريستوف ن، مفاهيم في اللسانيات الحديثة، الطبعة الأولى، جامعة أكسفورد، أكسفورد، 2005، ص120.

في القانون المدني الجزائري، يعنى الحدث القانوني بكل واقعة تحدث تأثيراً على الحقوق والالتزامات ويعتبر الحدث شرطاً أساسياً لبدء تنفيذ العقوبات أو إعمال التزامات معينة و ينص القانون على أن بعض الأحداث يمكن أن تنتج آثاراً قانونية فورية، بينما قد تتطلب أحداث أخرى إجراءات قانونية معقدة على سبيل المثال، يعتبر توقيع عقد حدثاً قانونياً يتطلب تسجيله وتطبيق بنوده وفقاً لأحكام القانون، في هذا السياق، ينظم القانون المدني الجزائري هذه الأحداث من خلال نصوص قانونية محددة تحدد كيفية التعامل مع كل نوع من الأحداث والآثار التي تترتب عليها و يساعد هذا التنظيم في ضمان تحقيق العدالة القانونية وتطبيق القوانين بفعالية¹.

في السياق القانوني، يعرف الحدث على أنه وقوع معين أو تطور يحدث تأثيراً قانونياً على الأوضاع الشخصية أو القانونية للأفراد أو الكيانات و يعنى الحدث في هذا السياق بالأحداث التي تكون لها تداعيات قانونية مباشرة، سواء كان ذلك من خلال تغييرات في الحقوق أو الالتزامات أو من خلال تأثيره على تطبيق القوانين، و يمكن للحدث أن يكون ناتجاً عن فعل بشري مثل ارتكاب جريمة أو توقيع عقد، أو يمكن أن يكون نتيجة عوامل طبيعية مثل الكوارث الطبيعية².

¹ المادة رقم 43 من القانون رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، تنص على أن "الأحداث القانونية هي الوقائع التي تحدث تغييراً في الحالة القانونية للأفراد أو الكيانات، وتحدد كيفية تأثيرها على الحقوق والالتزامات وفقاً لأحكام القانونية المعمول بها، الجريدة الرسمية العدد 78 الصادرة في 30 سبتمبر 1975.

² نبيل إبراهيم سعد ، المدخل إلى القانون (نظرية الحق) : قسم: التشريعات القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2013، ص200

في القانون، ينظر إلى الحدث على أنه نقطة انطلاق تتطلب تطبيق أحكام قانونية معينة أو اتخاذ إجراءات قانونية، مما يؤثر على الحالة القانونية للأطراف المعنية وتختلف الأحداث من حيث طبيعتها وأثرها، فبعضها قد يتطلب إجراءات فورية مثل تلك المتعلقة بالجرائم، بينما قد يتطلب البعض الآخر معالجة قانونية أكثر تعقيداً مثل العقود أو المعاملات التجارية و أيضاً، يمكن تصنيف الأحداث إلى فئات مختلفة، مثل الأحداث التي تؤدي إلى تعويضات أو تلك التي تؤدي إلى التزامات جديدة¹.

الفرع الثالث : تعريف الحدث من الجانب الاجتماعي والنفسي.

سنعرف على الحدث من الجانب الاجتماعي ثم نتعرف عليه من الجانب النفسي.

أولاً : تعريف الحدث من الجانب الاجتماعي

هو حدث ذو تأثير واضح على المجتمع أو مجموعة من الناس و يمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً مثل هذه الأحداث تشمل الثورات، الكوارث الطبيعية، التغييرات السياسية، أو حتى تغييرات في العادات والتقاليد².

يشير الحدث من الجانب الاجتماعي إلى أي واقعة أو تغيير يحدث في المجتمع ويؤثر على الأفراد والعلاقات الاجتماعية بينهم و يمكن أن يتراوح الحدث من تغييرات كبيرة مثل الثورات والحروب إلى أحداث صغيرة مثل التجمعات الاجتماعية أو المناسبات الثقافية و

¹نبيل إبراهيم سعد ، مرجع سابق، ص201.

² Giddens, A., Duneier, M., Appelbaum, R. P., & Carr, D. (2017). Introduction to Sociology. (10th ed.). W.W. Norton & Company.p20.

ينظر إلى الأحداث الاجتماعية كأحداث تتفاعل مع النسيج الاجتماعي وتؤدي إلى تغييرات في كيفية تفاعل الأفراد أو الجماعات.

كما يتضمن الجانب الاجتماعي للحدث تأثيره على العلاقات بين الأفراد والجماعات، وكيفية إعادة تشكيل القيم والتقاليد، ويمكن للأحداث الاجتماعية أن تؤدي إلى تغيير في الديناميات الاجتماعية مثل الطبقات الاجتماعية، الأنماط الأسرية، والهوية الثقافية و على سبيل المثال، يمكن للثورات أن تعيد تشكيل البنية الاجتماعية من خلال إدخال تغييرات في الهياكل السياسية، كما يعتبر تحليل الأحداث الاجتماعية مهما لفهم التغييرات في المجتمع وتوجيه السياسات الاجتماعية ويمكن أن تؤدي الأحداث إلى تطوير استجابات اجتماعية مثل الحركات الاجتماعية، وتغيير في السياسات العامة، وتأثيرات على الصحة النفسية للفرد¹.

ثانياً : تعريف الحدث من الجانب النفسي

الحدث هو تجربة أو واقعة تعنى بتحفيز أو تأثير نفسي على الأفراد و من الجانب النفسي، يعرف الحدث على أنه أي تجربة أو موقف يتسبب في تأثيرات نفسية تتراوح بين التغييرات البسيطة إلى التغييرات العميقة في الحالة النفسية للفرد ويمكن أن يكون الحدث محايداً، أو إيجابياً، أو سلبياً بناءً على كيفية إدراك الفرد له وكيفية تعامله معه².

¹ Durkheim, E. The Rules of Sociological Method. Edited by Steven Lukes. Free Press .2014. p26

² سعيد عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم النفس، دار النشر العربية، القاهرة، مصر ، 2019 ، ص77.

الحدث النفسي يمكن أن ينطوي على عناصر متعددة تشمل التأثيرات العاطفية والمعرفية والسلوكية وفي هذا السياق، يشير التأثير العاطفي إلى المشاعر التي يختبرها الفرد نتيجة للحدث، مثل الفرح أو الحزن أو الخوف، أما التأثير المعرفي، فيعني كيفية تفسير الفرد للحدث ومعالجته ذهنياً، بما في ذلك التأثير على التفكير والتقدير وأخيراً، التأثير السلوكي يتعلق بكيفية تصرف الفرد استجابة للحدث، مثل اتخاذ قرارات جديدة أو تغيير السلوك¹.

وفقاً لعلم النفس، يمكن تصنيف الأحداث إلى أنواع مختلفة بناءً على تأثيرها ونوعها و تشمل هذه الأنواع الأحداث الإيجابية مثل النجاحات والإنجازات، والأحداث السلبية مثل الصدمات والمشاكل ويعتبر كل نوع من هذه الأنواع ذا تأثيرات مختلفة على الفرد حسب السياق والظروف الشخصية مثلاً تشير الدراسات إلى أن الأحداث السلبية قد تؤدي إلى زيادة مستويات القلق والاكتئاب، بينما الأحداث الإيجابية قد تعزز من الشعور بالرضا والسعادة ويعتبر الاستجابة للحدث جزءاً أساسياً من التكيف النفسي، حيث يعمل الأفراد على التعامل مع تأثيرات الحدث من خلال استراتيجيات مثل التكيف أو تغيير السلوكيات².

المطلب الثاني: مفهوم الجنوح

يشير الجنوح إلى انحراف الأفراد، خاصة الأحداث، عن المعايير الاجتماعية والقانونية المتوقعة، ويتناول دراسة السلوكيات التي لا تتوافق مع القواعد القانونية أو الاجتماعية و سنتطرق في هذا السياق ثلاث جوانب رئيسية: أولاً، المفهوم القانوني للجنوح

¹ زين الدين يوسف، علم النفس الحديث: مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، 2020، ص 112.

² عواد مريم، الجانب المعرفي في علم النفس، الطبعة الأولى، مكتبة الفجر، القاهرة، مصر، 2021، ص 78.

الذي يشمل كيفية تعريفه وعقوباته ضمن النظم القانونية المختلفة و ثانيا المفهوم الاجتماعي والنفسي للجنوح الذي يركز على العوامل الاجتماعية والنفسية التي تسهم في سلوك الجنوح وأخيرا، نطاق جنوح الأحداث الذي يتناول أنواع وتصنيفات الانحرافات الخاصة بالفئة العمرية للشباب والأطفال.

الفرع الأول: المفهوم القانوني للجنوح

في التشريع الجزائري، يعرف الجنوح كتصرفات مخالفة للقانون يقوم بها الأحداث (الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة) والتي تعد خروقات للمعايير الاجتماعية والقانونية ويعكس القانون الجزائري هذا المفهوم من خلال مجموعة من النصوص القانونية التي تحدد كيفية التعامل مع الجنح التي يرتكبها الأحداث¹.

أولا : القانون المتعلق بالجنوح

ينظم قانون العقوبات الجزائري (قانون رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966) التعامل مع الجرائم التي يرتكبها الأحداث، ويمثل مرجعاً أساسياً في تحديد الأنواع المختلفة من الجرائم والعقوبات المناسبة و يعد هذا القانون من أبرز التشريعات التي تعكس مدى اهتمام النظام القانوني الجزائري بالمعاملة الخاصة للأحداث، نظراً لخصوصيتهم العمرية والنفسية، كما يتضمن قانون العقوبات الجزائري فصولاً محددة تتناول الجرائم التي يرتكبها الأحداث، ويحدد التدابير العقابية المناسبة التي تتماشى مع أعمارهم و يميز القانون بين

¹ القانون رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، نُشر في الجريدة الرسمية العدد 32، الصادرة في 8 يونيو 1966.

الجرائم التي يرتكبها الأحداث وتلك التي يرتكبها البالغون، حيث يتمتع الحدث بمعاملة قانونية خاصة تُراعي حالته النفسية والاجتماعية¹.

على سبيل المثال، ينص القانون على مجموعة من التدابير الوقائية والإصلاحية بدلا من العقوبات السجنية التقليدية التي تفرض على البالغين ويشمل ذلك وضع الأحداث في مؤسسات تأهيلية بدلا من السجون، وتطبيق برامج تربوية تهدف إلى إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع بشكل إيجابي وتجدر الإشارة إلى أن قانون العقوبات الجزائري يتعامل مع الأحداث وفقا لمعايير خاصة، حيث يتم النظر في عمر الحدث ونوعية الجريمة المرتكبة لتحديد العقوبات ويبرز هذا التوجه اهتمام القانون بإعطاء فرصة لإعادة التأهيل، بدلا من فرض عقوبات قاسية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة، و بناء على ذلك، يمكن القول إن قانون العقوبات الجزائري يوفر إطارا قانونيا متكاملا للتعامل مع قضايا الجنوح، يهدف إلى حماية حقوق الأحداث وضمان تأهيلهم بدلا من معاقبتهم بالعقوبات التقليدية و يعكس ذلك التزام النظام القانوني الجزائري بمراعاة الظروف الخاصة للأحداث وتوفير بيئة قانونية تدعم إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

ثانيا: إجراءات التحقيق والمحاكمة

تعنى القوانين المتعلقة بحماية الأحداث بتحديد الإجراءات الخاصة التي تنظم كيفية التحقيق والمحاكمة في قضايا الجنوح التي يرتكبها الأحداث و يعتبر قانون حماية الأحداث

¹الجمهورية الجزائرية. قانون العقوبات. الجريدة الرسمية، العدد 32، 8 يونيو 1966، الصادرة في 8 يونيو 1966.

(قانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015) من أبرز القوانين التي تنظم هذه الإجراءات، ويهدف إلى ضمان حقوق الحدث ومعالجته بشكل يتماشى مع ظروفه النفسية والاجتماعية.

كما يحدد قانون حماية الأحداث مجموعة من المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند التعامل مع الجرائم التي يرتكبها الأحداث و يشمل هذا القانون تدابير تتعلق بكيفية إجراء التحقيقات والمحاكمات، مع التركيز على ضمان توفير حماية قانونية شاملة للحدث على سبيل المثال، ينص القانون على ضرورة أن تتم التحقيقات تحت إشراف متخصصين في مجال رعاية الأحداث، وأن يتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي للحدث خلال العملية¹.

كما ينص القانون على إجراءات خاصة لضمان تحقيق العدالة بطريقة تراعي حقوق الحدث و يفضل استخدام محاكم الأحداث التي تتعامل مع قضايا الجرح من منظور يراعي حماية حقوق الأطفال والشباب، ويُطبق فيها القضاة المختصون الذين لديهم خبرة في قضايا الأحداث ويتم مراعاة خصوصية الحدث، حيث تجرى المحاكمات بشكل يحافظ على سرية هويته، ويتجنب التأثير السلبي على سمعته ومستقبله إضافة إلى ذلك، يشمل قانون حماية الأحداث تدابير وقائية وإصلاحية تهدف إلى تأهيل الحدث بدلاً من فرض عقوبات صارمة و يشمل ذلك برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى توجيه الحدث نحو سلوكيات إيجابية، وتقديم استشارات نفسية واجتماعية تساعد في معالجة الأسباب الكامنة وراء الجرح و يعد هذا

¹الجمهورية الجزائرية. قانون حماية الأحداث. الجريدة الرسمية، العدد 43، 15 يوليو 2015.

التوجه جزءا من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة تأهيل الحدث ودمجه في المجتمع بشكل إيجابي وبناء على ذلك، يعكس قانون حماية الأحداث التزام النظام القانوني الجزائري بمراعاة حقوق الأحداث وتوفير نظام قضائي يتسم بالإنسانية والفعالية في التعامل مع قضايا الجنوح يسعى القانون إلى تحقيق توازن بين تحقيق العدالة وحماية حقوق الحدث.

ثالثا: التدابير والإجراءات

تعتمد في الجزائر مجموعة من التدابير والإجراءات لمعالجة قضايا الجنوح، بما في ذلك¹:

- التدابير العلاجية: مثل البرامج التربوية والتأهيلية.
- الإجراءات القضائية الخاصة: التي تشمل محاكم الأحداث التي تتعامل مع قضايا الجنوح بطرق تراعي الخصائص العمرية والنفسية للحدث.

الفرع الثاني : المفهوم الاجتماعي والنفسي للجنوح

سنتعرف على المفهوم الاجتماعي ثم النفسي للجنوح.

أولا : المفهوم الاجتماعي للجنوح

الجنوح هو مفهوم اجتماعي يشير إلى انحراف الأفراد، وخصوصا الأحداث، عن المعايير والقيم الاجتماعية المألوفة ويعد الجنوح ظاهرة معقدة تنطوي على تفاعلات متعددة بين الأفراد والمجتمع، حيث يتأثر سلوك الحدث بالبيئة الاجتماعية المحيطة به.

¹بوعلي، مريم. العدالة الجنائية للأحداث في الجزائر: دراسة تحليلية. دار الفكر، 2020. ص. 102-120.

العوامل الاجتماعية المؤثرة: تعتبر العوامل الاجتماعية من العوامل الرئيسية التي تساهم في ظهور الجنوح و يشمل ذلك تأثير الأسرة، حيث يمكن أن تلعب الأوضاع الأسرية مثل التفكك الأسري أو الإهمال دورا كبيرا في دفع الأحداث نحو سلوكيات منحرفة، كما تلعب البيئة الاجتماعية المحيطة، مثل الأقران والمجتمع المحلي، دورا مهما في تشكيل سلوك الحدث و في العديد من الحالات، يمكن أن تسهم ضغوط الأقران أو تأثيرات البيئة الاجتماعية السلبية في تعزيز سلوكيات الجنوح¹.

التأثيرات الثقافية : تلعب الثقافة دورا بارزا في تحديد ما يعتبر سلوكا منحرفا أو غير مقبول و تختلف المعايير الثقافية من مجتمع إلى آخر، مما يؤثر على كيفية تفسير وتقييم سلوكيات الأحداث و في بعض المجتمعات، قد تعتبر سلوكيات معينة منحرفة بناء على القيم الثقافية السائدة، بينما قد تُعتبر مقبولة في مجتمعات أخرى².

تأثير الفقر والبطالة: تشير الدراسات إلى أن الفقر والبطالة هما عاملان رئيسيان يساهمان في ظاهرة الجنوح، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة قد تؤدي إلى زيادة احتمالات انخراط الأحداث في أنشطة غير قانونية كوسيلة للبقاء أو لتحسين وضعهم المالي، كما أن عدم

¹ عبد الرحمن، محمد، العوامل الاجتماعية للجنوح: دراسة ميدانية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان ، 2019، ص 82-85.
² سعيد عادل، الثقافة والجنوح: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النشر الثقافي للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2020، ص 67-72.

وجود فرص عمل مناسبة يمكن أن يدفع الأفراد نحو الانحراف بحثاً عن وسائل أخرى لتحقيق أهدافهم¹.

تأثير المدارس والمؤسسات التعليمية : تلعب المؤسسات التعليمية دوراً مهماً في الوقاية من الجنوح، فالبيئة المدرسية والتفاعل مع المعلمين وزملاء يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك الأحداث سوء التفاعل مع المدرسة أو عدم توفير بيئة تعليمية داعمة يمكن أن يزيد من احتمالات ظهور سلوكيات منحرفة².

استراتيجيات الوقاية والتدخل :

تعتبر استراتيجيات الوقاية والتدخل من الأمور الأساسية في معالجة ظاهرة الجنوح وتشمل هذه الاستراتيجيات تقديم الدعم الأسري، وتعزيز البرامج التعليمية، وتوفير فرص التوظيف للشباب من خلال تعزيز الروابط الاجتماعية الإيجابية وتقديم البدائل، يمكن تقليل معدلات الجنوح وتعزيز سلوكيات إيجابية³.

في الختام، يمثل الجنوح ظاهرة متعددة الأبعاد يتداخل فيها التأثير الاجتماعي مع عوامل أخرى لتشكيل سلوك الأحداث و يتطلب معالجة الجنوح فهماً عميقاً للعوامل الاجتماعية المؤثرة وتطوير استراتيجيات شاملة للتدخل والوقاية.

¹مصطفى سمير، الفقر والجنوح: تأثيرات وعلاقات، الطبعة الأولى، مكتبة التنمية الاجتماعية، 2021، ص 55-60.

²مراد ليلي، التعليم والجنوح: دراسة في تأثير المدارس، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 2018، ص 90-95.

³خالد نبيل، استراتيجيات الوقاية من الجنوح، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2022، ص 105-100.

ثانيا : المفهوم النفسي للجنوح : يعد الجنوح من منظور علم النفس ظاهرة سلوكية تتطوي على مجموعة من الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية التي تدفع الأفراد، وخاصة الأحداث، إلى ارتكاب أفعال مخالفة للقوانين والمعايير الاجتماعية و يفسر الجنوح النفسي كنتاج لتفاعل معقد بين العوامل البيولوجية، النفسية، والاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد.

أولاً: العوامل النفسية المؤثرة في الجنوح : من أبرز العوامل النفسية التي تساهم في حدوث الجنوح هو الاضطراب في النمو العاطفي والنفسي لدى الفرد يشير علم النفس إلى أن الأطفال والمراهقين الذين يعانون من نقص في الرعاية العاطفية أو من تجارب نفسية مؤلمة، مثل سوء المعاملة أو الإهمال، قد يتطور لديهم ميل نحو السلوكيات الجانحة كوسيلة للتعبير عن الإحباط والغضب¹.

ثانيا: تأثير الشخصية والاضطرابات السلوكية : الشخصية هي عنصر محوري في فهم السلوك الجانح و تشير الأبحاث إلى أن بعض الأفراد قد يكونون أكثر عرضة للجنوح بسبب خصائص شخصيتهم، مثل الاندفاعية، ضعف التحكم في الذات، وانخفاض مستوى التعاطف وهذه السمات تجعل الفرد أقل قدرة على مقاومة الإغراءات أو الضغوط التي تدفعه نحو السلوك الجانح².

¹ سعيد عادل، الاضطرابات النفسية و جنوح الأحداث ، الطبعة الأولى، دار العلم، 2021، ص34-38.

² الشامي نور، الشخصية و جنوح الأحداث: دراسة نفسية، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 2019، ص 80-75.

ثالثاً: العوامل النفسية الاجتماعية : تعد العوامل النفسية الاجتماعية مثل التفاعل مع الأقران، البيئة المدرسية، وأسلوب التربية الأسرية من العوامل المؤثرة في سلوك الجنوح على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الضغط الاجتماعي من مجموعة الأقران إلى تعزيز السلوك الجانح، خاصة إذا كان الفرد يسعى إلى القبول الاجتماعي أو الهروب من العزلة¹.

رابعاً: دور الصدمات النفسية : تلعب الصدمات النفسية، مثل التعرض للعنف أو الحوادث المؤلمة، دوراً كبيراً في ظهور السلوك الجانح ويمكن أن تؤدي هذه الصدمات إلى تطور مشاعر العجز أو الغضب، مما يدفع الفرد إلى تبني سلوكيات كوسيلة للتكيف أو للبحث عن قوة أو سيطرة مفقودة².

في الختام، يمكن القول إن الجنوح من المنظور النفسي ليس مجرد انتهاك للقوانين، بل هو نتيجة لمجموعة من العوامل النفسية التي تتطلب فهماً شاملاً متعدد الجوانب للوقاية.

الفرع الثالث : نطاق جنوح الأحداث :

يشير نطاق جنوح الأحداث إلى الفئة العمرية التي يتناولها التشريع والقوانين المتعلقة بجنوح الأحداث، بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من الجرائم والسلوكيات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا النطاق و في العديد من الدول، يتم تحديد نطاق الجنوح بناء على السن، بحيث يعتبر الحدث شخصاً لم يبلغ سن الرشد القانوني.

أولاً : الفئة العمرية لجنوح الأحداث :

¹ خليل أحمد، التنشئة الاجتماعية والجنوح، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2020، ص 60-65.
² سالم فاطمة، الصدمات النفسية وسلوك الجنوح، الطبعة الأولى، دار الإرشاد النفسي، 2022، ص 92-97.

في الجزائر، يحدد نطاق جنوح الأحداث بموجب قانون حماية الطفل وقانون العقوبات، حيث يُعتبر الشخص حدثاً إذا كان عمره يقل عن 18 سنة و يتمتع الأحداث في هذه الفئة العمرية بمعاملة خاصة تختلف عن معاملة البالغين في النظام القضائي و تختلف المعاملة القضائية بناءً على الفئات العمرية داخل نطاق الأحداث فعلى سبيل المثال، يتم التفريق بين الأطفال (أقل من 13 سنة) والمراهقين (13-18 سنة) في القوانين الجزائرية¹.

ثانياً : أنواع السلوكيات الجانحة :

يشتمل نطاق جنوح الأحداث على مجموعة متنوعة من السلوكيات التي تتراوح بين المخالفات البسيطة، مثل الهروب من المدرسة أو التعدي على حقوق الآخرين، إلى الجرائم الأكثر خطورة مثل السرقة أو العنف ويتم تصنيف هذه السلوكيات بناءً على خطورتها وتأثيرها الاجتماعي، وتُعامل كل حالة بما يتناسب مع نوع الجريمة وسن الحدث².

ثالثاً : التدابير الوقائية والعقابية :

يتمتع الأحداث الجانحون بتدابير عقابية وإصلاحية خاصة تختلف عن تلك المطبقة على البالغين وتشمل هذه التدابير وضع الحدث في مؤسسات تأهيلية، أو إخضاعه لبرامج

¹قانون رقم 12-15 المؤرخ في 15 يوليو 2015، المتضمن قانون حماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة عن البرلمان الجزائري.

²عبد الرحمن محمود، الجنوح الاجتماعي: تحليل ودراسة، الطبعة الأولى، دار الفكر القانوني، بيروت، لبنان، 2020، ص 82-78.

إصلاحية تهدف إلى تعديل سلوكه وتوجيهه نحو سلوكيات اجتماعية مقبولة و يركز النظام القضائي على إعادة تأهيل الحدث وإعادة دمج في المجتمع بدلاً من معاقبته بصرامة¹.

رابعا : **التأثيرات الاجتماعية والبيئية** : يتأثر نطاق جنوح الأحداث بشكل كبير بالعوامل الاجتماعية والبيئية المحيطة بهم و يعد الفقر، التفكك الأسري، والانحرافات الثقافية من بين العوامل التي يمكن أن توسع نطاق السلوك بين الأحداث وتستدعي هذه العوامل تدخلات متعددة².

خامسا : التشريعات الخاصة بجنوح الأحداث :

تعتبر التشريعات الخاصة بجنوح الأحداث جزءا من نطاق أوسع يتناول حماية حقوق الطفل وضمان أن تكون العقوبات مفيدة أكثر من كونها عقابية و يتم تعديل هذه التشريعات بشكل دوري لتتماشى مع التطورات الاجتماعية والنفسية التي تؤثر على سلوك الأحداث³. في الختام، يمثل نطاق جنوح الأحداث إطارا قانونيا واجتماعيا يحدد كيفية التعامل مع الأحداث الجانحين وفقا لمجموعة من المعايير العمرية والسلوكية، ويهدف إلى حماية حقوقهم وتوفير بيئة تساعد على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

¹ الخطيب سامي، الإصلاح الاجتماعي و جنوح الأحداث، الطبعة الأولى، دار الإصلاح الاجتماعي، 2019، ص 45-50.

² إبراهيم حسن، البيئة الاجتماعية والجنوح، الطبعة الأولى، دار النشر العربي، 2021، ص 66-70.

³ عمر سليم، التشريعات وحماية الأحداث، الطبعة الأولى، دار القانون الحديث، 2018، ص 52-57.

المبحث الثاني: عوامل جنوح الأحداث

يتناول موضوع عوامل جنوح الأحداث دراسة شاملة للعوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في حدوث السلوك الجانح بين الشباب ويشمل ذلك العوامل الفردية مثل البيولوجية والنفسية التي تؤثر على تكوين الشخصية والسلوك، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل الاقتصادية، والثقافية، التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل بيئة الحدث، كما يتم تناول مفهوم المسؤولية الجزائية الجنائية، من خلال تعريفاتها القانونية والفقهية، وكذلك الأسس والموانع المتعلقة بها، وأركانها الأساسية، مما يوفر إطاراً لفهم كيفية معالجة الجنوح وتوجيهه نحو الإصلاح.

المطلب الأول: العوامل الداخلية والخارجية لجنوح الأحداث.

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من القضايا الاجتماعية المعقدة التي تتداخل فيها عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على سلوك الأفراد في هذه المرحلة الحساسة من العمر و يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل فردية تشمل العوامل البيولوجية والنفسية التي تؤثر على تكوين الشخصية والسلوك، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية تتعلق بالبيئة المحيطة، مثل الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية و يشكل التفاعل بين هذه العوامل المختلفة بيئة خصبة يمكن أن تؤدي إلى الجنوح أو الوقاية منه، مما يبرز أهمية فهمها وتحليلها بشكل دقيق.

الفرع الأول: عوامل فردية

سنتعرف على العوامل البيولوجية ثم العوامل النفسية لجنوح الأحداث.

أولاً : العوامل البيولوجية لجنوح الأحداث :

تعد العوامل البيولوجية من أبرز العوامل التي يمكن أن تساهم في جنوح الأحداث، حيث تشير العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط بين التكوين البيولوجي للفرد وسلوكه المنحرف و تشمل هذه العوامل:

الوراثة والتكوين الجيني: أشارت بعض الدراسات إلى أن الجينات قد تلعب دوراً في ميل بعض الأفراد للجنوح¹.

الاضطرابات العصبية: يعاني بعض الأحداث الجانحين من اضطرابات عصبية، مثل خلل في وظائف الجهاز العصبي المركزي، وهو ما يؤثر على قدرتهم على التحكم في انفعالاتهم وسلوكهم ويمكن لهذه الاضطرابات أن تكون ناتجة عن تلف في الدماغ أو التعرض لإصابات في مراحل الطفولة المبكرة².

الاضطرابات الهرمونية: تلعب التغيرات الهرمونية دوراً في جنوح الأحداث، حيث ترتبط مستويات الهرمونات مثل التستوستيرون بزيادة العدوانية والسلوك العنيف³.

الحالة الصحية العامة والتغذية: تشير الدراسات إلى أن سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية في مراحل الطفولة يمكن أن يؤثر على تطور الدماغ والسلوكيات اللاحقة¹.

¹ Beaver, K. M., DeLisi, M., Vaughn, M. G., & Wright, J. P. (2013). The biosocial foundations to antisocial behavior. *Journal of Criminal Justice*, 41(5), p342 <https://doi.org/10.1016/j.jcrimjus.2013.07.001>

² Raine, A. *The Anatomy of Violence: The Biological Roots of Crime*. Vintage Books.2013.p120.

³ Ellis, L., Hoskin, A. W., & Dutton, E. *The biosocial criminology of sex differences and the gender gap in crime*. Routledge.2012.p36.

تعاطي المواد المخدرة والكحول: يمكن أن يؤدي تعاطي المخدرات والكحول في مراحل مبكرة من العمر إلى اضطرابات في وظائف الدماغ².

ثانيا : العوامل النفسية لجنوح الأحداث :

تلعب العوامل النفسية دورا حاسما في فهم سلوكيات الجنوح لدى الأحداث، حيث تتداخل هذه العوامل مع الجوانب البيولوجية والاجتماعية لتشكل سلوكيات الأفراد في هذه المرحلة الحرجة من العمر:

الاضطرابات النفسية: العديد من الأحداث الجانحين يعانون من اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب، واضطراب نقص الانتباه وهذه الاضطرابات تزيد من احتمالية التصرفات العدوانية بسبب الصعوبات في التكيف مع الضغوط النفسية³.

الصدمة النفسية: الأطفال الذين تعرضوا لصدمة نفسية مثل الإيذاء أو الشهادة على العنف غالبا ما يظهرون سلوكيات غير مستقرة قد تؤدي إلى الجنوح⁴.

انخفاض تقدير الذات: يرتبط تدني تقدير الذات بالسلوكيات، حيث يلجأ الأطفال الذين يعانون من تقدير ذات منخفض إلى الجنوح كوسيلة لجذب الانتباه أو لتعويض مشاعر الدونية¹.

¹ Liu, J., & Raine, A. Biosocial bases of antisocial behavior: Psychophysiological, neurological, and cognitive factors. Elsevier.2016.p55.

² Hawkins, J. D., Catalano, R. F., & Miller, J. Y. (1992). Risk and protective factors for alcohol and other drug problems in adolescence and early adulthood: implications for substance abuse prevention. Psychological Bulletin, n(1),p 105. <https://doi.org/10.1037/0033-2909.112.1.64>

³مفتاح، سليمة، الاضطرابات النفسية وعلاقتها بالجنوح عند الأطفال. مجلة علم النفس، العدد (2)، 2011، ص 150.

⁴محمود عادل، تأثير الصدمة النفسية على السلوك الجانح لدى الأطفال. المجلة العربية للعلوم النفسية، العدد (3)، 2012، ص 75.

صعوبات في التحكم في الانفعالات: يعاني بعض الأحداث من صعوبة في التحكم في انفعالاتهم مثل الغضب والعدوانية، مما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات منحرفة².
نقص التعاطف والوعي الأخلاقي: الأطفال الذين يعانون من نقص في التعاطف أو لديهم وعي أخلاقي ضعيف قد يكونون أكثر عرضة للجنوح.

البيئة العائلية المضطربة: العلاقات الأسرية المتوترة، مثل انعدام التماسك العائلي أو وجود نماذج سلوكية سيئة، تساهم في تدهور الصحة النفسية للأطفال وتزيد من احتمالية الجنوح³.

الفرع الثاني : عوامل اجتماعية

سنعرف على العوامل الاجتماعية لجنوح الأحداث ثم الاقتصادية ثم الثقافية.

أولاً : العوامل الاجتماعية لجنوح الأحداث

جنوح الأحداث هو ظاهرة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية التي تسهم في انحراف الشباب عن المسار السوي و من أبرز هذه العوامل: التفكك الأسري، حيث يؤدي انهيار الروابط الأسرية أو وجود مشاكل داخل الأسرة إلى شعور الطفل بعدم الاستقرار والأمان، مما يدفعه للبحث عن الانتماء خارج الأسرة في مجموعات أو سلوكيات منحرفة، فالفقر والحرمان الاقتصادي يلعبان أيضاً دوراً محورياً، حيث أن الضغوط الاقتصادية قد

¹ عبد الحميد، نوال، تقدير الذات والجنوح لدى الأحداث: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1)، 2010، ص 120.

² الشريف، خالد. التحكم في الانفعالات والسلوك المنحرف. مجلة الطب النفسي، 2007، العدد (4)، ص 230.

³ فهمي، رانيا. البيئة العائلية والجنوح عند الأحداث. مجلة العلوم الاجتماعية، 2010، العدد (2)، ص 145.

تدفع الأطفال إلى السلوك الإجرامي كوسيلة لتحقيق احتياجاتهم أو كوسيلة للتعامل مع شعورهم بالغبن والحرمان¹.

كما تعد البيئة الاجتماعية المحيطة عاملاً آخر، حيث أن العيش في مناطق ترتفع فيها معدلات الجريمة أو يكون فيها تأثير العصابات قوياً يمكن أن يؤدي إلى تقليد الأطفال لهذه السلوكيات وأخيراً، التأثير السلبي للأقران، حيث يمكن أن يلعب الأصدقاء دوراً كبيراً في تشكيل سلوكيات الجنوح، خاصة إذا كانوا يشجعون على السلوكيات المنحرفة².

ثانياً : العوامل الاقتصادية لجنوح الأحداث

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في دفع الأحداث نحو الجنوح والانحراف عن السلوك السوي، ويعد الفقر من أبرز هذه العوامل، حيث يحرم الأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والبيئة السكنية الملائمة، مما يدفعهم أحياناً للبحث عن وسائل غير مشروعة لتلبية هذه الاحتياجات البطالة، خاصة في صفوف الآباء أو الأمهات، تزيد من الضغوط الاقتصادية على الأسرة، مما يؤدي إلى نقص الإشراف والرعاية على الأبناء، ويدفعهم نحو الشوارع حيث يكونون عرضة للتأثيرات السلبية والعنف³.

¹شويكة محمد، العوامل الاجتماعية لجنوح الأحداث، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2012، ص130.

²شويكة محمد، مرجع سابق، ص132.

³عبد الحميد حسن، العوامل الاقتصادية وتأثيرها على جنوح الأحداث، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص88.

كما يمكن للفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع أن تولد شعورا بالغضب والاستياء لدى الأطفال المحرومين، مما يدفعهم للتمرد على القوانين والأعراف الاجتماعية عبر سلوكيات جنوحية وكذلك، الفراغ الاقتصادي الذي يعيشه الأطفال من خلال عدم وجود فرص عمل أو نشاطات اقتصادية هادفة، يدفعهم أحيانا إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية سريعة.

ثالثا : العوامل الثقافية لجنوح الأحداث

تعد العوامل الثقافية من العناصر الأساسية التي تسهم في جنوح الأحداث، حيث تلعب الثقافة دورا حاسما في تشكيل سلوكيات الأفراد ويشكل تأثير وسائل الإعلام أحد هذه العوامل، حيث تعرض العديد من وسائل الإعلام نماذج سلوكية منحرفة يمكن أن تؤثر في الأطفال وتدفعهم إلى تقليد هذه السلوكيات، فالقيم الثقافية السائدة في المجتمع تلعب أيضا دورا في تشكيل سلوك الأحداث، فوجود ثقافات تشجع على العنف أو تتسامح مع الجريمة يمكن أن يؤثر سلبا على الشباب بالإضافة إلى ذلك، الافتقار إلى التعليم الثقافي والتوجيه داخل الأسرة أو المجتمع يمكن أن يؤدي إلى نقص في الوعي الاجتماعي والأخلاقي، مما يزيد من احتمالية انحراف الأحداث و التناقض بين القيم التقليدية والحديثة، حيث قد يشعر الأطفال بالارتباك نتيجة للصراع بين القيم الثقافية والمتغيرات الحديثة في المجتمع، مما قد يؤدي إلى تصرفات منحرفة كوسيلة للتعبير عن تمردهم أو عدم قدرتهم على التكيف¹.

¹ سعيد فاطمة، العوامل الثقافية وأثرها على جنوح الأحداث، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، الاردن، 2018، ص75.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الجزائية الجنائية للحدث.

تتعد المسؤولية الجزائية الجنائية حجر الزاوية في النظام القانوني، حيث تحدد كيف يتم محاسبة الأفراد على ارتكابهم الجرائم، سنتناول تعريف المسؤولية الجنائية وفقا للقانون والفقهاء، وكذلك الأسس والموانع التي تشكل إطارا لتنفيذ العقوبات، بالإضافة إلى استعراض الأركان الأساسية التي تمكن من تحديد هذه المسؤولية بشكل دقيق وموضوعي.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الجنائية في القانون و الفقه.

سنتعرف على تعريف المسؤولية الجنائية من ناحية القانون ثم من ناحية الفقه.

أولا : تعريف المسؤولية الجنائية في القانون

تعرف المسؤولية الجنائية في القانون الجزائري على أنها التزام الشخص بتحمل العواقب القانونية الناتجة عن أفعاله غير المشروعة التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون و تفرض المسؤولية الجنائية عندما يتوفر لدى الشخص القدرة على التمييز والإرادة الحرة لارتكاب الفعل المجرم، ويثبت تورطه في الفعل بنية جرمية أو بإهمال جسيم¹.

كما تعرف المسؤولية الجنائية في القانون الجزائري بأنها التزام قانوني يتحمله الفرد نتيجة ارتكابه فعلا مجرما ينص عليه القانون، ويتطلب ذلك توفر عنصرين أساسيين: الركن المادي، وهو الفعل المجرم نفسه، والركن المعنوي، وهو النية الإجرامية أو الإهمال الجسيم الذي يصاحب الفعل ويعني ذلك أن الفرد يجب أن يكون قد ارتكب الفعل عن قصد أو بسبب

¹ عبد الله زيدان، "شرح قانون العقوبات الجزائري: القسم العام"، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2018، ص96.

إهمال جسيم ليُحمَل المسؤولية الجنائية ويشترط القانون أن يكون الفرد مسؤولاً جنائياً إذا كان قد بلغ سن الرشد الجنائي ولديه القدرة على التمييز بين الخير والشر وقت ارتكاب الفعل. وفي الحالات التي يثبت فيها انعدام الأهلية الجنائية، مثل وجود الشخص تحت تأثير قوى قاهرة أو تعرضه للإكراه، قد تُرفع عنه المسؤولية الجنائية¹ وهذه المسؤولية تهدف إلى حماية النظام العام والمجتمع من الأفعال الضارة، حيث يتم تحديد العقوبات المناسبة بناء على خطورة الفعل ونية الفاعل. قانون العقوبات الجزائري (القانون رقم 66-156) يعد الإطار التشريعي الأساسي الذي ينظم هذه المسؤولية، ويضع الشروط والإجراءات الخاصة بها لضمان تطبيق العدالة بشكل عادل ومنصف².

ثانياً : تعريف المسؤولية الجنائية في الفقه

في الفقه الجنائي، تعرف المسؤولية الجنائية بأنها التزام الفرد بتحمل النتائج القانونية المترتبة على ارتكاب الأفعال المحظورة قانوناً و بمعنى آخر، المسؤولية الجنائية هي الحالة القانونية التي يترتب عليها تحميل الأفراد تبعات أفعالهم الإجرامية وفقاً للمعايير القانونية التي تحدد الجريمة والعقوبة³.

¹ عبد الله زيدان، مرجع سابق، ص 97.

² القانون رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعروف باسم قانون العقوبات الجزائري: يعتبر هذا القانون الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم المسؤولية الجنائية في الجزائر ويحتوي على أحكام تتعلق بتعريف الجرائم والعقوبات وكيفية تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد.

³ الحنفي أحمد، الأسس الفقهية للمسؤولية الجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص 77.

الفقهاء يتفقون على أن المسؤولية الجنائية تتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية: القدرة على التمييز، والقدرة على الإرادة، ووجود نص قانوني يجرم الفعل و القدرة على التمييز تعني أن يكون الفاعل قادرا على فهم طبيعة الأفعال التي يرتكبها والتمييز بين الصواب والخطأ و القدرة على الإرادة تعني أن يكون الفاعل قادرا على اتخاذ قراراته بحرية ودون ضغط أو إكراه وأخيرا، يجب أن يكون الفعل الذي يرتكبه الشخص محظورا بموجب القانون، أي أن يكون هناك نص قانوني يصف الفعل كجريمة ويحدد العقوبة المناسبة له.

أشار الفقهاء إلى أن المسؤولية الجنائية لا تكون قائمة إلا إذا توافرت الأركان الأساسية للجريمة، والتي تشمل الركن المادي (العمل الإجرامي)، والركن المعنوي (النية أو القصد)، والركن القانوني (وجود النص القانوني الذي يجرم الفعل) على سبيل المثال، فإن الشخص الذي يرتكب جريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد يتحمل المسؤولية الجنائية لأن أفعاله تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة، وتتسم المسؤولية الجنائية بأنها فردية، أي أن كل شخص يحاسب على أفعاله الخاصة دون تحميل مسؤولية أفعال الآخرين، كما أنها تتطلب توافر عنصر الشرعية، حيث لا يمكن محاسبة الفرد على فعل لم يكن مجرماً بموجب القانون عند ارتكابه¹.

الفرع الثاني : أساس و موانع المسؤولية الجزائية الجنائية.

سنتعرف على أساس ثم موانع الجزائية الجنائية.

¹مرجع نفسه، ص79.

أولاً : أساس المسؤولية الجزائية الجنائية

أساس المسؤولية الجزائية الجنائية هو المبدأ الذي يقوم عليه النظام القانوني لتحديد

من هو المسؤول عن ارتكاب الجرائم وكيفية محاسبته¹:

القدرة على التمييز: يجب أن يكون الجاني قادراً على فهم طبيعة أفعاله والتمييز بين

الصواب والخطأ وهذا يعني أن الأفراد المسؤولين.

القدرة على الإرادة: يجب أن يكون الجاني قادراً على التصرف بإرادته الحرة، فالمسؤولية

الجزائية تستند إلى مبدأ أن الأفراد يكونون مسؤولين عن أفعالهم.

المسؤولية الفردية: يتحمل الأفراد المسؤولية عن أفعالهم بناء على مبدأ أن كل شخص يجب

أن يحاسب على أفعاله الخاصة دون تحميله مسؤولية أفعال الآخرين.

الركن القانوني: يشترط أن يكون الفعل المسبب للجريمة محظوراً بموجب القانون ولا يمكن

محاسبة الأفراد إلا إذا كانت أفعالهم تتماشى مع النصوص القانونية التي تحدد الجرائم.

الشرعية: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، بمعنى أن الفعل الذي يعتبر جريمة يجب

أن يكون منصوصاً عليه في القانون قبل ارتكابه.

¹ العيسى عبد الرحمن، أسس المسؤولية الجنائية في القانون، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر و التوزيع، الكويت، 2019، ص69.

ثانيا : موانع المسؤولية الجزائية الجنائية

موانع المسؤولية الجزائية الجنائية هي الظروف أو الأسباب التي تحول دون تحميل الشخص المسؤولية عن ارتكاب الجريمة، رغم أن الفعل الذي ارتكبه يتوافر فيه جميع أركان الجريمة وتشمل موانع المسؤولية الجزائية¹:

الجنون: يعتبر الجنون مانعاً للمسؤولية الجنائية لأنه يُفقد الشخص القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، فالشخص المصاب باضطرابات عقلية شديدة قد يُعفى من المسؤولية الجنائية نظراً لعدم قدرته على فهم عواقب أفعاله.

الإكراه: إذا ارتكب الشخص جريمة تحت تأثير الإكراه أو التهديد القوي الذي لا يمكن دفعه، فقد يُعفى من المسؤولية الجنائية، فالإكراه يلغي الإرادة الحرة، مما يؤدي إلى إلغاء المسؤولية عن الفعل المرتكب تحت ضغط هذا الإكراه.

الخطأ غير المبرر: إذا ارتكب الشخص الجريمة بناءً على خطأ غير مبرر أو غير متوقع في تقدير الأمور، فقد يُعتبر غير مسؤول و يتطلب ذلك أن يكون الخطأ مرتبطاً بتقدير غير صحيح للوقائع، وليس نتيجة إهمال أو تجاهل متعمد للقانون.

الصرع: في بعض الأنظمة القانونية، يعتبر الصرع أو حالات مشابهة لها تأثير مماثل للجنون، حيث يمكن أن تعفي الشخص من المسؤولية الجنائية إذا كان الفعل غير طوعي².

¹ البرغوثي عبد الله ، موانع المسؤولية الجنائية، الطبعة الأولى، دار المطبوعات القانونية، عمان، الاردن، 2018،ص63.

² البرغوثي عبد الله ، مرجع سابق،ص65.

القصر: الأطفال دون سن المسؤولية الجنائية لا يُحاسبون على الجرائم بنفس الطريقة التي يحاسب بها البالغون وتختلف السن القانونية للمسؤولية من نظام قانوني لآخر.

الفرع الثالث : أركان المسؤولية الجزائية الجنائية

أركان المسؤولية الجزائية الجنائية هي العناصر الأساسية التي يجب توافرها لتطبيق العقوبات على الأفراد في النظام القانوني و تشمل هذه الأركان¹:

الركن المادي: يشير إلى السلوك الإجرامي الذي يتجسد في الفعل أو الامتناع الذي يشكل الجريمة.

الركن المعنوي: يتعلق بنية الجاني أو قصده في ارتكاب الجريمة و يتضمن هذا الركن العنصر النفسي، مثل القصد الجنائي أو الإهمال، الذي يحدد درجة مسؤولية الفاعل.

الركن القانوني: يشير إلى أن الفعل المرتكب يجب أن يكون محظورا بموجب القانون ويعاقب عليه وبمعنى آخر، لا يمكن محاسبة الفرد إلا إذا كان الفعل يشكل جريمة وفقا للقوانين المعمول بها.

الركن الشرعي: يتطلب أن يكون الفعل المعاقب عليه منصوصا عليه في القانون الجنائي، ويجب أن يكون هناك نص قانوني يحدد العقوبة المناسبة للفعل المرتكب².

¹الزهراني فهد، مبادئ المسؤولية الجنائية وأركانها، الطبعة الأولى، دار العلوم القانونية، الرياض، السعودية، 2016، ص130.

²الزهراني فهد، مرجع سابق، ص132.

المبحث الثالث : تدرج المسؤولية الجنائية للحدث في التشريع الجزائري.

يتناول موضوع تدرج المسؤولية الجنائية للحدث في التشريع الجزائري كيفية معالجة الأحداث الجانحين عبر مراحل عمرية مختلفة ويبدأ بتوضيح مراحل المسؤولية الجنائية، حيث تميز القوانين بين مراحل امتناع المسؤولية (من 0 إلى 13 سنة)، وتخفيف المسؤولية (من 13 إلى 15 سنة)، ثم المسؤولية الكاملة عند بلوغ 18 سنة.

المطلب الأول: مراحل المسؤولية الجنائية الجزائرية

تعتبر مراحل المسؤولية الجنائية الجزائرية من الركائز الأساسية في تحديد مدى قدرة الفرد على تحمل تبعات أفعاله و تبدأ هذه المراحل بمرحلة امتناع المسؤولية الجنائية للأطفال من 1 إلى 13 سنة، حيث لا يُحمّل الطفل أي مسؤولية جنائية و تليها مرحلة تخفيف المسؤولية الجنائية للفئة العمرية من 13 إلى 15 سنة، حيث يعترف بقدرة محدودة على التمييز وأخيرا، تأتي مرحلة المسؤولية الجنائية الكاملة ببلوغ الفرد 18 سنة، حيث يصبح مسؤولا بشكل كامل أمام القانون عن أفعاله.

الفرع الأول : مرحلة امتناع المسؤولية الجنائية (من 1 إلى 13 سنة)

في النظام القانوني الجزائري، لا تحمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة مسؤولية جنائية، حيث يعتبرون غير قادرين على التمييز والإدراك الكافي لأفعالهم و تستند

هذه القاعدة إلى مبدأ أن الطفل في هذه المرحلة العمرية لا يمتلك النضج العقلي اللازم لفهم نتائج أفعاله أو إدراك طبيعة المخالفات القانونية¹.

ووفقا للمادة 49 من قانون العقوبات الجزائري، "لا يسأل جنائياً الطفل الذي لم يبلغ سن الثالثة عشرة" هذا الحكم يعكس توجهها لحماية الأطفال وتوجيههم بدلا من معاقبتهم، حيث تعتبر التدابير التربوية والإصلاحية هي الوسيلة الأكثر فعالية في معالجة سلوكياتهم غير القانونية وعليه، يمكن للقضاء أن يقرر وضع الطفل تحت إشراف مؤسسة تربوية أو في حضانة مناسبة، إذا ثبتت حاجته لذلك، دون اتخاذ أي إجراءات عقابية وهذه المرحلة تعكس اهتمام القانون الجزائري بحقوق الطفل وضرورة توفير بيئة مناسبة لنموه وتطويره بعيداً عن التأثيرات السلبية للسجن أو العقوبات الجنائية².

الفرع الثاني : مرحلة تخفيف المسؤولية الجنائي (من 13 إلى 15 سنة)

في هذه المرحلة العمرية، يعترف القانون الجزائري بقدرة محدودة للتمييز لدى الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة ويعد هؤلاء الأحداث في مرحلة انتقالية بين عدم المسؤولية الكاملة والقدرة على تحمل المسؤولية الجنائية و وفقا للمادة 50 من قانون العقوبات الجزائري، فإن الحدث الذي يبلغ سن 13 ولكنه لم يتجاوز سن 15 يعتبر مسؤولاً جنائياً، ولكن مع تخفيف في العقوبة وهذا التخفيف يأتي من قناعة المشرع بأن الحدث في هذه المرحلة يمتلك بعض القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، إلا أن نضجه العقلي لا

¹ المادة 49 من قانون العقوبات الجزائري (الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966).

² المادة 49 من قانون العقوبات الجزائري (الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966).

يزال غير مكتمل بما يكفي لتحمل مسؤولية جنائية كاملة لذا، يجوز للقاضي تقليل العقوبة أو استبدالها بتدابير إصلاحية أو تربية تهدف إلى تأهيل الحدث وإعادته إلى الطريق الصحيح، كما تعتبر هذه التدابير جزءاً من السياسة الجنائية الجزائرية التي تركز على إعادة التأهيل بدلا من العقاب، وخاصة فيما يتعلق بالأحداث الذين لم يتجاوزوا سن 15 عاماً¹.

الفرع الثالث : مرحلة المسؤولية الجنائية الكاملة (بلوغ 18 سنة)

يبلغ الشخص سن 18 سنة في الجزائر، يصبح مسؤولاً جنائياً بشكل كامل عن أفعاله أمام القانون وفي هذه المرحلة، يعتبر الفرد ناضجاً عقلياً وقادراً على التمييز الكامل بين الخير والشر، وبالتالي فإن أي فعل غير قانوني يقوم به يكون مُحَمَّلاً بالعواقب القانونية الكاملة² وفقاً لقانون العقوبات الجزائري، يتساوى الشخص البالغ 18 سنة فما فوق مع الراشدين الآخرين في تحمل المسؤولية الجنائية، ويخضع لنفس الإجراءات والعقوبات التي تطبق على البالغين وهذه المرحلة تعكس النظرة القانونية إلى أن الفرد البالغ 18 سنة يكون قد اكتمل نموه الجسدي والعقلي، مما يجعله قادراً على فهم العواقب المترتبة على أفعاله وتحمل نتائجها وبالتالي، فإن العقوبات التي تفرض على المخالفين للقانون في هذه المرحلة

¹ المادة 50 من قانون العقوبات الجزائري الذي ينص على أنه "إذا كان الجاني قاصراً يتراوح سنه بين 13 و18 سنة، يجوز للقاضي أن ينزل العقوبة المقررة للجريمة إلى النصف، أو أن يستبدلها بتدابير الإصلاح والتربية المناسبة".

² المادة 442 من قانون العقوبات الجزائري و التي تنص على معاقبة كل من يرتكب أفعالاً مخلة بالأداب العامة بالحبس والغرامة، فالعقوبة تختلف بحسب جسامة الفعل وتتراوح بين الحبس من 10 أيام إلى شهرين والغرامة المالية.

تهدف إلى الردع والعقاب وفقاً للمسؤولية الكاملة عن أفعالهم، مع تطبيق كافة الإجراءات القانونية المتبعة في المحاكمات الجنائية¹.

المطلب الثاني: إجراءات المتابعة الأحداث في التشريع الجزائري

تتناول دراسة إجراءات متابعة الأحداث في التشريع الجزائري القواعد القانونية التي تحكم معاملة الأحداث المخالفين للقانون في المرحلة الأولى من التحري، تركز الإجراءات على أحكام توقيف الحدث للنظر وضوابطه ودور النيابة العامة في ذلك، أما في المرحلة الثانية المتعلقة بالتحقيق الابتدائي، فتتناول الدراسة السلطة المختصة بالتحقيق واختصاص القاضي المكلف بتحقيق قضايا الأحداث، مما يضمن حماية حقوقهم مع مراعاة خصوصية وضعهم كأحداث.

الفرع الأول: إجراءات المتابعة خلال مرحلة التحري الأولى

تتضمن هذه المرحلة إجراءات محددة تهدف إلى حماية حقوق الحدث وضمان عدم انتهاكها.

أولاً: أحكام توقيف الحدث للنظر وضوابطه

تعتبر أحكام توقيف الحدث للنظر من أكثر الإجراءات حساسية في مرحلة التحري الأولى وفقاً للمادة 51 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، لا يجوز توقيف الحدث للنظر إلا في حالات الضرورة القصوى، ويجب أن يتم ذلك بأمر مكتوب من طرف الضبطية القضائية المختصة، بعد موافقة وكيل الجمهورية و يتم تحديد مدة التوقيف للنظر بـ

¹ المادة 442 من قانون العقوبات الجزائري و التي تنص على معاقبة كل من يرتكب أفعالاً مخلة بالأداب العامة بالحبس والغرامة، فالعقوبة تختلف بحسب جسامة الفعل وتتراوح بين الحبس من 10 أيام إلى شهرين والغرامة المالية.

48 ساعة كحد أقصى، مع إمكانية تمديدتها لمرة واحدة فقط بعد موافقة القاضي المكلف بشؤون الأحداث¹ كما يشترط أن يتم توقيف الحدث في مكان خاص يراعي خصوصية سنه وحالته النفسية، مع إخطار والديه أو وصيه فوراً وهذه الإجراءات تهدف إلى منع إساءة استخدام السلطة وحماية الحدث من أي تجاوزات قد تحدث أثناء التحري².

ثانياً : النيابة العامة : تلعب دوراً رئيسياً في مرحلة التحري الأولى في قضايا الأحداث، حيث تقوم بالإشراف على جميع إجراءات التحري، بما في ذلك توقيف الحدث للنظر ووفقاً للمادة 249 من قانون الإجراءات الجزائية، يحق لوكيل الجمهورية طلب المعلومات ومراقبة كل مراحل التحري لضمان سير الإجراءات بشكل قانوني،³ كما تقوم النيابة العامة بتقييم الأدلة والمعلومات التي تم جمعها خلال التحري لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر متابعة الحدث قضائياً أو إخلاء سبيله بالإضافة إلى ذلك، تعنى النيابة العامة بضمان احترام حقوق الحدث، بما في ذلك الحق في الاتصال بمحامٍ والحق في معاملة تتناسب مع سنه وحالته النفسية والاجتماعية⁴.

الفرع الثاني : إجراءات المتابعة في مرحلة التحقيق الابتدائي.

مرحلة التحقيق الابتدائي في قضايا الأحداث تُعد مرحلة حاسمة تهدف إلى جمع الأدلة وتحديد المسؤوليات بشكل دقيق مع مراعاة خصوصية وضع الحدث وتتميز هذه

¹المادة 51 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

²القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل، 15 يوليو 2015.

³قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966).

⁴المواد 51 مكرر 1 و249 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

المرحلة بإجراءات خاصة تضمن حماية حقوق الحدث وتقديمه للمحاكمة بصورة عادلة و تنقسم هذه المرحلة إلى جزئين رئيسيين: السلطة المختصة بالتحقيق، واختصاص القاضي المكلف بالتحقيق للحدث.

أولاً: السلطة المختصة بالتحقيق : في النظام القضائي الجزائري، يعتبر قاضي التحقيق السلطة الأساسية المختصة بالتحقيق في القضايا التي تتعلق بالأحداث وفقاً للمادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966)، يتمتع قاضي التحقيق بسلطة إجراء كافة الإجراءات الضرورية لتحري الحقيقة، بما في ذلك استدعاء الشهود،¹ جمع الأدلة، واستجواب الحدث و يجب أن يتم التحقيق مع الحدث بحضور محاميه أو ولي أمره لضمان احترام حقوقه القانونية و يلتزم قاضي التحقيق باتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية الحدث من أي تأثير سلبي أثناء التحقيق، بما في ذلك منعه من الاختلاط بالبالغين المتهمين في نفس القضية، كما يجوز للقاضي أن يأمر بإجراء تحقيقات اجتماعية أو نفسية لتقييم حالة الحدث وتحديد مدى احتياجه إلى الحماية أو الرعاية الخاصة.

¹المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966)،و التي تنص على "لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو متابعة الدعوى إلا بناءً على طلب من النيابة العامة ويكون للنيابة العامة وحدها حق اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على النظام العام ومتابعة الدعوى أمام المحكمة."

ثانيا : اختصاص القاضي المكلف بتحقيق للحدث :

يحدد اختصاص قاضي التحقيق المكلف بالتحقيق في قضايا الأحداث وفقا لطبيعة الجريمة المنسوبة للحدث وعمره و تستند هذه الاختصاصات إلى المواد 443 إلى 445 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، حيث ينص القانون على ضرورة تعيين قضاة متخصصين في شؤون الأحداث يمتلكون الخبرة والمعرفة اللازمة للتعامل مع القضايا الحساسة التي تشمل هذه الفئة¹ ويجب على القاضي المكلف بتحقيق قضايا الأحداث أن يتعامل بحذر وحساسية، متجنبًا أي إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم الحالة النفسية أو الاجتماعية للحدث بالإضافة إلى ذلك، يُخول القاضي صلاحية اتخاذ تدابير وقائية، مثل وضع الحدث تحت المراقبة القضائية أو إحالته إلى مؤسسة تربوية، إذا كانت هذه التدابير ضرورية لحمايته ولضمان حسن سير العدالة و يعد دور القاضي في هذه المرحلة أساسيا، حيث يتعين عليه موازنة بين تحقيق العدالة وحماية حقوق الحدث وتوجيهه نحو الإصلاح.

¹قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966).

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل، تم استعراض مفهوم جنوح الحدث من مختلف الجوانب، بدءاً من التعريف الإسلامي الذي يركز على القيم الدينية، مروراً بالتعريفات اللغوية والقانونية التي تحدد الحدث كقئة عمرية محمية قانونياً، ووصولاً إلى التعريفات الاجتماعية والنفسية التي تبرز التأثيرات البيئية والنفسية على سلوك الحدث و تم توضيح مفهوم الجنوح من الناحية القانونية والاجتماعية والنفسية، مع تحديد نطاق جنوح الأحداث والعوامل التي تسهم في حدوثه.

كما تناول الفصل مفهوم المسؤولية الجزائية الجنائية للحدث، مع استعراض تدرجها في التشريع الجزائري، بدءاً من المراحل الأولى للمسؤولية الجنائية وحتى إجراءات المتابعة القانونية التي تضمن حقوق الأحداث الجانحين وتوجههم نحو الإصلاح والتأهيل.

الفصل الثاني:

الأحكام الإجرائية لسير محاكمة الحدث أمام

جهتي التحقيق القضائي والحكم

تعد الأحكام الإجرائية لسير محاكمة الحدث أمام جهتي التحقيق القضائي والحكم من أبرز القضايا التي تثير اهتمام المنظومة القضائية، نظرا لحساسية هذه الفئة العمرية وضرورة مراعاة خصوصياتها وتتضمن هذه الأحكام مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان محاكمة عادلة تراعي السن والظروف النفسية والاجتماعية للحدث و تبدأ هذه الإجراءات من مرحلة التحقيق القضائي التي تُشرف عليها جهة مختصة في قضايا الأحداث، ثم تمر بمرحلة المحاكمة التي يتعين أن تكون متوازنة، بحيث يتم فيها حماية حقوق الحدث وضمان تأهيله بعيدا عن المسارات العقابية التقليدية، ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى:

- المبحث الأول: إجراءات سير جلسة الأحداث في مرحلة التحقيق
- المبحث الثاني: الأحكام المتخذة أمام التحقيق القضاء في حق الحدث
- المبحث الثالث: التفنيذات المتخذة أمام الحكم في حق الحدث

المبحث الأول: إجراءات سير جلسة الأحداث في مرحلة التحقيق

تعد إجراءات سير جلسة الأحداث في مرحلة التحقيق من أهم الجوانب القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الحدث الجانح وتوجيهه نحو الإصلاح، سنتناول في المطلب الأول التحقيق مع الحدث في الإجراءات الابتدائية، بما في ذلك حضور استجوابه، استجواب المسؤول المدني المكلف عنه، تعيين محام مختص، وضمانات الحدث في هذه المرحلة، كما سنتطرق في المطلب الثاني إلى الإجراءات المتواصلة في مرحلة المحاكمة، بدءاً من تحديد الجهة القضائية المختصة وتشكياتها، وصولاً إلى المراحل المرتبطة بسير جلسة المحاكمة.

المطلب الأول: التحقيق مع الحدث في الإجراءات الابتدائية

في إطار الإجراءات الابتدائية المتعلقة بالتحقيق مع الحدث الجانح، تحظى حماية حقوقه وضمانات محاكمته العادلة بأهمية بالغة سنتناول حضور استجواب الحدث، ودور المسؤول المدني المكلف عنه، بالإضافة إلى تعيين محام مختص في قضايا الأحداث، وأخيراً نناقش الضمانات القانونية المتاحة للحدث خلال مرحلة التحقيق لضمان نزاهة الإجراءات.

الفرع الأول: حضور استجواب الحدث الجانح

في التشريع الجزائري، تحظى قضايا الأحداث الجانحين بأهمية خاصة نظراً للطبيعة الحساسة لهذه الفئة العمرية¹ التي تتطلب معاملة خاصة تتناسب مع وضعهم النفسي والاجتماعي ويمثل حضور استجواب الحدث الجانح جزءاً حاسماً في ضمان سير العدالة

¹ أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، الديوان الوطني للأشغال التربوية الجزائر، الطبعة الثانية، 2002، ص140.

وحقوقه القانونية و المشرع الجزائري، عبر قانون حماية الطفل رقم 15-12، حرص على توفير الضمانات الكافية للحدث خلال مراحل التحقيق، بما في ذلك استجوابه¹.

يعد حضور قاضي الأحداث شرطا أساسيا في عملية استجواب الحدث الجانح وفقا للمادة 453 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، يتم استجواب الحدث بحضور قاضي الأحداث المختص أو وكيل الجمهورية و يتولى القاضي مهمة الإشراف على سير التحقيق، لضمان أن يتم الاستجواب بطريقة تتفق مع المعايير القانونية والإنسانية، والتي تراعي طبيعة الحدث واحتياجاته و يلزم القانون الجزائري بضرورة حضور ولي الأمر أو المسؤول المدني عن الحدث أثناء استجوابه، لضمان وجود شخص بالغ يمكنه توجيه الحدث وتقديم المشورة له، بالإضافة إلى ضمان عدم انتهاك حقوقه وهذا الحضور يهدف إلى تحقيق توازن بين حماية الحدث ومساءلته قانونيا، نظرا لأنه يعتبر غير كامل الأهلية القانونية و يعد وجود المسؤول المدني أو ولي الأمر خلال الاستجواب ضمانا إضافية لحماية الحدث من الضغوط النفسية التي قد تؤثر على سير التحقيق².

من الضمانات الهامة التي أقرها المشرع الجزائري في حماية حقوق الحدث الجانح أثناء التحقيق هو تعيين محام مختص بقضايا الأحداث و يتعين على المحكمة تعيين محام إذا لم يتمكن الحدث أو أسرته من توفير واحد و يضمن المحامي حماية حقوق الحدث

¹ أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص55.

² مرجع نفسه، ص56-57.

وتقديم المشورة القانونية له خلال الاستجواب والتحقيق وهذه الخطوة تهدف إلى ضمان أن الحدث يفهم حقوقه وأنه لا يتعرض للاستجواب بطريقة تخل بمعايير العدالة و لضمان سلامة التحقيق، يمنع استجواب الحدث في ظروف قد تؤدي إلى ممارسة أي نوع من الضغط النفسي أو الجسدي عليه و يجب أن يكون الاستجواب في بيئة مناسبة تراعي سن الحدث وحالته النفسية، وذلك بهدف التأكد من أن الاعترافات أو الشهادات التي يقدمها الحدث تؤخذ بإرادته الحرة دون أي تأثيرات خارجية وقد نص المشرع الجزائري على أن الاستجواب يجب أن يتم بعيدا عن أي تأثيرات قد تضر بالحالة النفسية للحدث، مثل التواجد في بيئة احتجاز غير مناسبة¹.

أحد الضمانات الإجرائية المهمة هو ضرورة تدوين كافة تفاصيل الاستجواب في محاضر رسمية وهذه المحاضر يجب أن توقع من طرف قاضي الأحداث، المحامي، و المسؤول المدني الحاضر و تدوين الاستجواب يهدف إلى ضمان عدم حدوث أي تلاعب أو تغيير في أقوال الحدث².

كما يتيح للقضاء مراجعة سير التحقيق بدقة ومن المبادئ الأساسية التي أقرها المشرع الجزائري في التعامل مع الأحداث الجانحين هو التعامل الإنساني و يجب أن يعامل الحدث بطريقة تراعي حقوقه كإنسان أولا وكحدث ثانيا وهذا المبدأ ينعكس في كيفية استجوابه، إذ لا يسمح بممارسة أي ضغوط أو إيذاء نفسي أو جسدي على الحدث، بهدف الحفاظ على

¹ أحمد محيو المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2003، ص69.

² مرجع نفسه، ص70.

كرامته وضمان عدالة الإجراءات و إلى جانب الحضور الشخصي لولي الأمر أو المسؤول المدني عن الحدث، يكون لهذا الأخير دور فعال في الدفاع عن الحدث وتقديم الشروحات اللازمة للمحكمة حول وضعه الاجتماعي والنفسي، وذلك لتوفير الصورة الكاملة حول أسباب الجنوح أو الظروف التي أدت إلى تورط الحدث في الجريمة في الختام، يضمن المشرع الجزائري من خلال هذه الإجراءات أن يحظى الحدث الجانح ببيئة قانونية مناسبة تراعي حالته النفسية والاجتماعية، وتوفر له الحماية الكافية من أي ضغوط خلال استجوابه.

الفرع الثاني: استجواب المسؤول المدني المكلف عنه

في التشريع الجزائري، يعد استجواب المسؤول المدني المكلف بالحدث الجانح جزءا هاما من الإجراءات الابتدائية، حيث يهدف إلى تقديم رؤية شاملة حول ظروف الحدث الاجتماعية والأسرية والمساعدة في تقييم حالته النفسية والاجتماعية والمسؤول المدني عادة ما يكون ولي الأمر أو الشخص الذي يتولى رعاية الحدث، ويشمل الوالدين أو الوصي القانوني و يعتبر دوره محوريا في تقديم معلومات قد تؤثر على توجيه التحقيق ومعالجة القضية بطريقة عادلة¹.

دور المسؤول المدني في التحقيق: يتم استدعاء المسؤول المدني للمثول أمام قاضي الأحداث أو وكيل الجمهورية أثناء التحقيق مع الحدث الجانح، حيث يطلب منه الإدلاء بشهادته حول سلوك الحدث والظروف العائلية التي يعيش فيها و يوفر هذا الاستجواب

¹ سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص44.

معلومات قيمة للمحكمة حول البيئة التي نشأ فيها الحدث، ومدى مسؤولية الأسرة في توجيه سلوكه، مما يساعد القضاء على فهم الجوانب الاجتماعية والنفسية التي قد تكون وراء تورط الحدث في الجريمة.

مسؤولية ولي الأمر أو الوصي: بحسب القانون الجزائري، يتحمل المسؤول المدني جزءا من المسؤولية القانونية عن سلوك الحدث وهذا يعزز فكرة أن الأسرة لها دور كبير في التأثير على سلوك الطفل أو الحدث لذا يطلب من المسؤول المدني تقديم توضيحات حول مدى رعايته للحدث، ومدى اتخاذه لإجراءات تربية وإرشاد مناسبة لمنع انحرافه وقد تشمل هذه الأسئلة جوانب مثل مستوى التعليم المقدم للحدث، الظروف الاقتصادية للأسرة، والعلاقات الاجتماعية داخل العائلة¹.

أهداف استجواب المسؤول المدني:

يهدف استجواب المسؤول المدني إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

تقييم البيئة الاجتماعية للحدث: معرفة ما إذا كانت العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية هي التي دفعت الحدث إلى ارتكاب الجريمة².

تحديد المسؤولية الأبوية: تحديد مدى التزام ولي الأمر أو الوصي بواجباته تجاه الحدث، ومعرفة إذا كان هناك إهمال أو تقصير في تقديم الدعم النفسي والتربوي له.

¹ عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن، الطبعة الثالثة، دون ناشر، 2017، ص62.

² مرجع نفسه، ص63.

المساهمة في الحكم العادل: استنادا إلى المعلومات المقدمة من المسؤول المدني، قد يقرر القضاء توجيه الإجراءات نحو إعادة تأهيل الحدث بدلا من معاقبته بشدة، إذا ما ثبت أن الانحراف كان نتيجة لظروف خارجة عن إرادة الحدث.

حقوق المسؤول المدني أثناء الاستجواب: كما يتمتع الحدث الجانح بحقوقه خلال التحقيق، يحق للمسؤول المدني الحصول على معاملة عادلة خلال الاستجواب ولا يسمح بتوجيه اتهامات مباشرة للمسؤول المدني أو تحميله المسؤولية عن الجريمة بشكل مباشر، إلا إذا كان هناك دليل واضح على إهماله أو تسببه في وقوع الحدث في الانحراف ويحق للمسؤول المدني كذلك التزام الصمت أو الاستعانة بمحامٍ خلال التحقيق إذا تطلب الأمر¹.

تأثير استجواب المسؤول المدني على الحكم: المعلومات التي يدلي بها المسؤول المدني قد تؤثر بشكل كبير على مسار القضية، حيث يمكن أن تساعد في توجيه المحكمة نحو اتخاذ إجراءات تأديبية أقل قسوة في حال تبين أن الحدث وقع ضحية لظروف أسرية أو اجتماعية قاسية ومن جهة أخرى، إذا ثبت أن المسؤول المدني كان قد أهمل واجباته تجاه الحدث، فقد يؤدي ذلك إلى توجيه انتقادات للأسرة وتقديم توصيات بإعادة تأهيل الأسرة أو إدخال الحدث في برامج دعم اجتماعي ونفسي².

المسؤولية القانونية للمسؤول المدني: في بعض الحالات، قد يتحمل المسؤول المدني تبعات قانونية إذا ما ثبت أن تقصيره أو إهماله أدى بشكل مباشر إلى انحراف الحدث و في

¹ عبد الله أوهنا بيبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، التحري والتحقيق دار هومة، الجزائر، 2005، ص88.

² مرجع نفسه، ص89.

مثل هذه الحالات، قد تقوم المحكمة بفرض إجراءات إضافية تجاه المسؤول المدني، مثل توجيه تحذيرات أو حتى فرض غرامات مالية.

في النهاية، يبرز استجواب المسؤول المدني في التحقيق مع الحدث الجانح كوسيلة أساسية لضمان أن التحقيق يشمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية التي قد تكون قد أثرت على سلوك الحدث، ويساعد في الوصول إلى حكم متوازن يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة في القضية.

الفرع الثالث: تعيين محامي مختص في قضايا الحدث

في التشريع الجزائري، يعد تعيين محام مختص في قضايا الأحداث خطوة أساسية لضمان حماية حقوق الحدث الجانح خلال مراحل التحقيق والمحاكمة نظرا لأن الحدث يُعتبر غير مكتمل الأهلية القانونية، فإن وجود محام ضروري لضمان أن يتمتع بالحق في الدفاع العادل والمحاكمة المنصفة، وهذا ما نص عليه قانون حماية الطفل الجزائري رقم 15-12¹.
إلزامية تعيين محام للحدث: ينص القانون الجزائري على أن الحدث الجانح يجب أن يكون ممثلا من قبل محام في كل مراحل التحقيق والمحاكمة إذا لم يتمكن الحدث من تعيين محام بسبب ظروف مادية، فإن المحكمة تتكفل بتعيين محام من خلال نقابة المحامين، بما يضمن أن الحدث لا يكون عرضة لأي استغلال قانوني من حقوقه في الدفاع.

¹ عمر خوري، محاضرات في قانون الاجراءات الجزائية سلسلة محاضرات القيت على طلبة السنة الثاني، كلية الحقوق جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011، ص99

دور المحامي في حماية حقوق الحدث: يتمثل الدور الأساسي للمحامي في تقديم المشورة القانونية للحدث الجانح، ومتابعة كافة الإجراءات لضمان أنها تُدار وفقا للقانون وبما يحترم حقوق الحدث و يرافق المحامي الحدث في كل مراحل التحقيق والاستجواب، ويعمل على تقديم الدفاع اللازم له، سواء كان ذلك من خلال دحض التهم أو تقديم الأدلة والشهادات التي قد تساعد في تبرئته أو تخفيف الحكم عليه¹.

توفير محامي مختص في قضايا الأحداث: من الضروري أن يكون المحامي المعين مختصا في قضايا الأحداث، حيث تختلف هذه القضايا عن القضايا الجنائية العادية من حيث المعالجة القانونية والاعتبارات الخاصة بالسن والنضج النفسي والاجتماعي للحدث و المحامون المختصون في هذا المجال يكونون على دراية بالقوانين المتعلقة بالأحداث².

ضمانات حقوق الحدث:

وجود محام مختص يوفر ضمانات هامة لحماية حقوق الحدث خلال جميع مراحل المحاكمة ومن هذه الضمانات:

التمثيل القانوني الفعال: يتولى المحامي الدفاع عن الحدث وتقديم الحجج القانونية التي تساهم في حماية حقوقه أو تقليل مسؤوليته الجنائية.

التوعية القانونية للحدث: يساهم المحامي في شرح الإجراءات القانونية للحدث، بحيث يكون الحدث على دراية كاملة بحقوقه وواجباته خلال المحاكمة.

¹ مرجع نفسه، ص100.

² مرجع نفسه، ص101.

مراقبة إجراءات التحقيق: يحرص المحامي على أن تتم إجراءات التحقيق والاستجواب وفقا للقوانين المعمول بها، دون أن يتعرض الحدث لأي ضغط أو انتهاك لحقوقه¹.

تأثير تعيين المحامي على مسار القضية: يلعب المحامي المختص دورا جوهريا في توجيه مسار القضية نحو تحقيق العدالة مع مراعاة المصلحة الفضلى للحدث وقد يتمكن المحامي من تقديم حجج قانونية تتعلق بظروف الحدث الاجتماعية أو النفسية التي قد تكون قد أثرت على سلوكه، كما يمكنه التفاوض مع النيابة والقضاء لإيجاد حلول بديلة للعقوبة الجنائية، مثل إعادة التأهيل أو دمج الحدث في برامج اجتماعية أو تربوية².

حقوق الحدث في اختيار المحامي: للحدث أو أسرته الحق في اختيار محام لتمثيله في حال كانت الظروف المالية تسمح بذلك وفي حال تعذر تعيين محام خاص، فإن المحكمة تتولى تعيين محام من قائمة المحامين المعتمدين للدفاع عن الأحداث، لضمان أن يكون لديه التمثيل القانوني المناسب وإلى جانب الدفاع عن الحدث في المحكمة، يلعب المحامي دورا هاما في توجيه السلطات القضائية نحو الخيارات الإصلاحية بدلا من العقوبات التقليدية و يمكن للمحامي اقتراح برامج إعادة التأهيل أو الرعاية الاجتماعية، كبداية للسجن أو العقوبات الجنائية الأخرى، مما يساهم في إصلاح الحدث وإعادة دمجها في المجتمع بشكل سليم.

¹ شرايرية محمد، قانون الاجراءات الجزائية محاضرات القيت على طلبة المسنة الثانية جذع مشترك ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 45 قائمة السنة الجامعية 2017/2018، ص23.

² مرجع نفسه، ص24.

التنسيق مع الأسرة: يتعاون المحامي مع أسرة الحدث لضمان تقديم دفاع قوي و يطلع الأسرة على كافة التطورات في القضية ويأخذ في الاعتبار المعلومات التي قد تساعد في تحسين موقف الحدث أمام المحكمة، مثل تقديم شهادات حول وضع الحدث النفسي أو الاجتماعي¹.

في النهاية، يعتبر تعيين محام مختص في قضايا الأحداث من أهم الضمانات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري، حيث يسهم في حماية حقوق الحدث وضمان أن تدار قضيته بطريقة عادلة وإنسانية تراعي ظروفه النفسية والاجتماعية، وتعمل على توجيهه نحو الإصلاح بدلا من العقاب.

الفرع الرابع: ضمانات الحدث في مرحلة التحقيق

في التشريع الجزائري، تحظى مرحلة التحقيق مع الحدث الجانح بضمانات قانونية خاصة تهدف إلى حماية حقوقه وضمان عدالة الإجراءات المتخذة ضده وهذه الضمانات تأتي من منطلق أن الحدث، بحكم صغر سنه وعدم نضوجه الكامل، يحتاج إلى معاملة خاصة تضمن عدم تعرضه للإساءة أو الظلم خلال الإجراءات القانونية وتشمل هذه الضمانات العديد من الجوانب التي تسعى إلى توفير حماية متكاملة للحدث الجانح.

حق الحدث في محاكمة عادلة: يعتبر حق الحدث في الحصول على محاكمة عادلة من أهم الضمانات التي يكفلها القانون الجزائري و يشمل هذا الحق ضمان عدم تعريض الحدث

¹ مرجع نفسه، ص26.

للإدانة أو العقوبة دون تحقيق كامل وشفاف، وضرورة إثبات الأدلة قبل توجيه أي اتهامات ويتم توفير محام مختص للدفاع عن الحدث لضمان تمثيله القانوني في كل مراحل التحقيق¹.
عدم فصل الحدث عن أسرته: يعتبر عدم فصل الحدث عن أسرته أثناء التحقيق، ما لم يكن هناك خطر يهدد سلامته أو سلامة الآخرين، من الضمانات التي تركز عليها القوانين الجزائرية ووجود الأسرة بجانب الحدث يساهم في تخفيف الضغوط النفسية التي قد يتعرض لها خلال مراحل التحقيق، ويوفر له دعماً معنوياً يساعد في التعامل مع العملية القانونية².
سرية التحقيق: ينص القانون الجزائري على أن التحقيق مع الحدث يجب أن يتم بسرية تامة، حيث لا يجوز نشر أو تداول أي معلومات حول القضية أو الحدث نفسه، وذلك بهدف حماية خصوصيته وضمان عدم تعريضه للوصم الاجتماعي أو التمييز في المستقبل و سرية التحقيق تساهم أيضاً في توفير بيئة آمنة للحدث للتعبير بحرية ودون خوف من التبعات الاجتماعية.

حظر التعذيب أو الضغط النفسي: يمنع القانون الجزائري أي نوع من أنواع التعذيب أو الضغط النفسي والجسدي على الحدث خلال مرحلة التحقيق ويجب أن يعامل الحدث بكرامة واحترام، وتحظر أي وسائل تؤدي إلى إجباره على الاعتراف أو الإدلاء بأقوال ضد إرادته

¹ على شمال، المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الكتاب الأول الاستدلال والاتهام، دار هومة، الجزائر، 2016، ص69.

² مرجع نفسه، ص70.

والهدف من هذا هو ضمان أن تكون جميع الأقوال الصادرة عن الحدث ناتجة عن إرادة حرة وليست نتيجة لضغوطات غير مشروعة.

توفير بيئة تحقيق مناسبة: يجب أن يجرى التحقيق مع الحدث في مكان ملائم لوضعه النفسي، بعيدا عن بيئات الاحتجاز المعتادة التي قد تؤثر سلبا على حالته النفسية و يهدف هذا الإجراء إلى حماية الحدث من التأثير السلبي لبيئة الاحتجاز والحد من الخوف أو القلق الذي قد يشعر به خلال التحقيق¹.

حق الحدث في الدفاع: لضمان تحقيق العدالة، يتمتع الحدث بحق الدفاع الكامل عن نفسه، سواء من خلال المحامي الذي يرافقه أو من خلال تقديم الشهادات أو الأدلة التي قد تساعد في براءته ويجب أن يتاح له الوقت الكافي للتشاور مع محاميه والاستعداد للدفاع عن نفسه.

إشراف قاضي الأحداث: يعتبر إشراف قاضي الأحداث على سير التحقيق ضمانا أساسية لحماية حقوق الحدث وقاضي الأحداث مختص في التعامل مع قضايا الأحداث وله صلاحية مراقبة الإجراءات للتحقق من أن التحقيق يتم وفقاً للقوانين المعمول بها وبما يحترم حقوق الحدث و يحرص قاضي الأحداث على أن يكون التحقيق عادلا وأن تراعى مصالح الحدث الفضلى في كل مرحلة².

¹ يحمي جمال، إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي، دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2001، ص96.

² مرجع نفسه، ص97.

الفصل بين التحقيق مع الأحداث والبالغين: ينص القانون على ضرورة فصل التحقيق مع الأحداث الجانحين عن البالغين ويتم التعامل مع الحدث في إطار قانوني خاص يأخذ بعين الاعتبار ظروفه العمرية والنفسية، ويفرض إجراءات تتناسب مع احتياجاته الخاصة.

الحق في الاستئناف: يعتبر الحق في استئناف القرارات الصادرة خلال مرحلة التحقيق من أهم الضمانات القانونية للحدث إذا شعر الحدث أو أسرته أو محاميه بأن التحقيق لم يكن عادلا أو أن هناك خلا في الإجراءات، يمكنهم اللجوء إلى الاستئناف أمام المحاكم العليا للحصول على مراجعة شاملة للقضية¹.

تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية: نظرا لأن الأحداث قد يتعرضون لصدمات نفسية خلال فترة التحقيق، ينص القانون الجزائري على ضرورة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم خلال هذه المرحلة².

إعادة التأهيل بدلا من العقوبة: في كثير من الحالات، يكون الهدف من التحقيق مع الحدث هو البحث عن أفضل السبل لإعادة تأهيله بدلا من معاقبته و يعتبر القانون الجزائري إعادة تأهيل الأحداث الجانحين من خلال برامج تربوية وإصلاحية أحد الحلول الأفضل مقارنة بالعقوبات الجنائية التقليدية، وذلك بهدف إصلاح الحدث وإعادة دمجها في المجتمع بشكل سليم.

¹ نصر الدين هونوي دارين يقدح الضبطية القضائية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص66.

² مرجع نفسه، ص67.

المطلب الثاني: إجراءات المتواصلة في مرحلة المحاكمة للحدث

تركز الإجراءات المتواصلة في مرحلة محاكمة الحدث على ضمان محاكمة عادلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية وضعه كحدث سنتناول في هذا السياق الجهة القضائية المختصة بمحاكمة الحدث الجانح وتشكيلتها واختصاصها، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لضمان سير المحاكمة، كما سنتطرق إلى المراحل المرتبطة بجلسة المحاكمة، لضمان توفير العدالة والاهتمام بإعادة تأهيل الحدث.

الفرع الأول: الجهة القضائية المختصة لمحاكمة الحدث الجانح

تعد الجهة القضائية المختصة بمحاكمة الحدث الجانح مكونا أساسيا لضمان عدالة المحاكمة وفقا لخصوصية وضعه القانوني والنفسي¹ وينظم قضاء الأحداث بتشكيلة خاصة واختصاصات محددة تهدف إلى حماية حقوق الحدث وضمان إعادة تأهيله بدلا من التركيز على العقوبة و سنتناول في هذا السياق تشكيل قضاء الأحداث واختصاصه، بالإضافة إلى الإجراءات والمعاملات المتبعة لضمان سير محاكمة عادلة ومناسبة لسن الحدث وظروفه.

تشكيله واختصاص قضاء الحدث

تشكيل قضاء الأحداث واختصاصه يعد جزءا هاما من النظام القضائي، حيث يتم تنظيمه بما يتلاءم مع خصوصية الحدث الجانح وظروفه النفسية والاجتماعية في الجزائر، يتولى قضاء الأحداث محاكم خاصة تتشكل من قضاة متخصصين في قضايا الأحداث،

¹Durkheim, E. The Rules of Sociological Method. Edited by Steven Lukes. Free Press .2014. p26

إضافة إلى استشاريين اجتماعيين ونفسيين يساهمون في فهم الجوانب النفسية والسلوكية للحدث ويتمحور اختصاص هذه المحاكم حول النظر في الجرائم التي يرتكبها الأحداث دون سن 18 عاما، مع التركيز على إعادة التأهيل والتربية بدلا من فرض العقوبات الجنائية التقليدية¹.

تشكيلة قضاء الأحداث: تتألف محاكم الأحداث في الجزائر من قضاة مختصين تم تدريبهم للتعامل مع قضايا الأحداث بشكل يتناسب مع أعمارهم وظروفهم وغالبا ما تشمل هذه المحاكم قاضيا رئيسيا ومستشارين نفسيين أو اجتماعيين و هؤلاء المستشارون يساهمون في تقديم تقارير حول الحالة الاجتماعية والنفسية للحدث لمساعدة القضاة في اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بمصير الحدث ويهدف هذا التنظيم إلى توفير محاكمة تراعي الجوانب النفسية والسلوكية، وتجنب التأثيرات السلبية التي قد تنجم عن محاكمات البالغين.

اختصاص قضاء الأحداث: يختص قضاء الأحداث بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث الذين لم يتجاوزوا سن 18 عاما ويشمل اختصاصه مختلف أنواع الجرائم، من الجرح البسيطة إلى الجرائم الخطيرة، بشرط أن يكون المتهم حدثا وقت ارتكاب الجريمة، كما تنتظر هذه المحاكم في القضايا التي تستدعي التدخل الاجتماعي، حيث يتم اتخاذ تدابير تربوية وعلاجية بدلا من العقوبات الجنائية و تهدف هذه الإجراءات إلى حماية حقوق الحدث

¹ نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الاجتهاد القضائي، ج 1 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2015 ،الجزائر،ص22.

وتوفير بيئة مناسبة لإعادة تأهيله بدلا من تركه عرضة للتأثيرات السلبية المحتملة في السجون التقليدية¹.

معاملة الحدث أثناء المحاكمة: تتميز معاملة الحدث خلال المحاكمة بأنها تراعي خصوصية سنه وحالته النفسية والاجتماعية ويتم إجراء المحاكمة في أجواء غير رسمية نسبيا لضمان عدم ترهيب الحدث، وتكون الجلسات سرية بهدف حماية هويته وسمعته، كما يلزم القانون بتعيين محام مختص للدفاع عن الحدث، مما يضمن حصوله على محاكمة عادلة وفقا لأفضل الممارسات² وتعكس تشكيلة واختصاص قضاء الأحداث في الجزائر اهتمام النظام القضائي بتوفير محاكمة مناسبة وعادلة للأحداث الجانحين، مع التركيز على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع بدلا من معاقبتهم بطرق قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية طويلة الأمد.

المعاملات لسير المحاكمة للحدث

المعاملات المتبعة لسير محاكمة الحدث الجانح تهدف إلى ضمان توفير بيئة قانونية عادلة ومناسبة لعمره وظروفه النفسية والاجتماعية، حيث تتم محاكمة الأحداث وفق إجراءات تراعي حقوقهم وتضمن توفير محاكمة منصفة وهذه المعاملات تختلف عن محاكمات

¹مرجع نفسه، ص23.

²وقاف العياشي نظام رد الاعتبار الجزائري وآثاره على حقوق الإنسان، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص77.

البالغين وتركز بشكل أساسي على حماية حقوق الحدث وإعادة تأهيله، ومن المعاملات المتبعة لسير المحاكمة:

إجراءات محاكمة مغلقة وسرية: تحرص القوانين الجزائرية على أن تُجرى محاكمة الحدث في جلسات مغلقة بعيدا عن الجمهور والصحافة والهدف من ذلك هو حماية الحدث من الوصم الاجتماعي أو الإضرار بسمعته المستقبلية و تضمن سرية الجلسات تقديم المعلومات والوقائع بشكل يحمي خصوصية الحدث¹.

وجود محامي مختص للدفاع: من الضمانات الهامة في سير المحاكمة هو تعيين محام مختص في قضايا الأحداث لضمان تمثيل الحدث قانونيا و المحامي يقوم بالدفاع عن حقوق الحدث، ويحرص على أن تتم جميع الإجراءات القانونية بما يتماشى مع التشريعات المتعلقة بحماية الأحداث، مع التركيز على مصلحة الحدث الفضلى².

تقديم تقارير اجتماعية ونفسية: يطلب تقديم تقارير من قبل أخصائيين اجتماعيين أو نفسيين لمساعدة المحكمة في فهم الحالة النفسية والاجتماعية للحدث وهذه التقارير تلعب دوراً هاماً في توجيه القضاة نحو اتخاذ قرارات تتناسب مع وضع الحدث، مثل قرارات إعادة التأهيل أو التوجيه الاجتماعي بدلا من العقوبة التقليدية.

التعامل غير الرسمي مع الحدث: لضمان سير المحاكمة بسلاسة، يتم التعامل مع الحدث بطريقة غير رسمية نسبيا لتجنب الضغط النفسي أو التخويف الذي قد يشعر به و يشجع

¹ مرجع نفسه، ص78.

² مرجع نفسه، ص79.

الحدث على المشاركة في الجلسة والتحدث بحرية عن الأحداث التي تتعلق بالقضية، دون خوف أو ترهيب¹.

تخفيف العقوبات وتركيز على إعادة التأهيل: خلال المحاكمة، يتم التركيز على إعادة تأهيل الحدث بدلا من فرض العقوبات الجنائية التقليدية و المحاكم عادة ما تتخذ تدابير بديلة كالإشراف القضائي أو الإيداع في مراكز الرعاية الاجتماعية، وذلك لتجنب الآثار السلبية للسجون أو العقوبات القاسية التي قد تؤثر على مستقبل الحدث².

إشراف قاضي الأحداث: يتولى قاضي الأحداث المختص الإشراف على سير المحاكمة، ويحرص على أن تتم الإجراءات القانونية وفقا للقوانين المعمول بها مع مراعاة مصلحة الحدث ويكون القاضي له دور كبير في توجيه المحاكمة نحو اتخاذ قرارات تربوية أو تأهيلية تراعي ظروف الحدث النفسية والاجتماعية.

المرونة في الإجراءات: تتخذ إجراءات مرنة عند محاكمة الحدث بهدف تسهيل سير المحاكمة وضمان توفير بيئة آمنة للحدث و قد يشمل ذلك تأجيل الجلسات لإتاحة الوقت الكافي لإعداد الدفاع، أو توفير خيارات بديلة للعقوبة، مثل وضع الحدث تحت المراقبة أو إرساله إلى مراكز التأهيل³.

¹ مرجع نفسه، ص80.

² معراج حديدي الوحيز في الإجراءات الجزائية مع التعديلات الجديدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص120.

³ مرجع نفسه، ص122.

إشراك الأسرة في الإجراءات: في العديد من الحالات، يتم إشراك أسرة الحدث في سير المحاكمة، حيث تعتبر الأسرة جزءاً من الحلول المطروحة لإعادة تأهيل الحدث و يتم إشراكهم في برامج توجيهية وتربوية تساعد في تحسين سلوك الحدث خارج الإطار القانوني، وتوفير دعم نفسي واجتماعي مستمر له¹.

في المجمل، تهدف هذه المعاملات إلى توفير محاكمة تركز على إصلاح الحدث و حمايته، وضمان أن يكون سير المحاكمة عادلاً ومناسباً لسن الحدث وظروفه، مع الحفاظ على مصلحة المجتمع ومصلحة الحدث ذاته.

الفرع الثاني: المراحل المرتبطة بسير جلسة المحاكمة

تتضمن مراحل سير جلسة محاكمة الحدث الجانح مجموعة من الخطوات المنظمة التي تضمن تحقيق العدالة وتوفير بيئة مناسبة للحدث وتختلف هذه المراحل عن تلك المستخدمة في محاكمات البالغين، حيث تركز على حماية حقوق الحدث وإعادة تأهيله ومن المراحل الرئيسية المرتبطة بسير جلسة المحاكمة:

التحضير للجلسة: تبدأ مرحلة التحضير بجمع جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالقضية، بما في ذلك تقارير الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وأي أدلة أو شهادات قد تكون ذات صلة و يتم التأكد من أن كل الأطراف المعنية، بما في ذلك المحامي والحدث وأسرته، على علم بمكان ووقت الجلسة.

¹ مصطفى عبد الباقي، شرح قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 03 لسنة 2003، دراسة مقارنة، وحدة البحث العلمي والنشر، كلية الحقوق والادارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015، ص130.

الدخول إلى قاعة المحكمة: يتم استدعاء جميع الأطراف المعنية، ويسمح للحدث بالدخول إلى قاعة المحكمة ويراعى أن تكون الأجواء مريحة وغير مرعبة للحدث، حيث يكون وجود المحامي بجانبه أمرًا ضروريًا لتخفيف التوتر¹.

افتتاح الجلسة: يبدأ القاضي الجلسة بإعلانها، ويقوم بتوضيح الإجراءات التي ستتبع ويحدد القاضي دور كل طرف، ويشدد على أهمية الحفاظ على سرية الإجراءات وخصوصية الحدث².

استماع الأقوال: تتم عملية استماع الأقوال من جميع الأطراف و يبدأ القاضي بالاستماع إلى أقوال الحدث والذي يشجع على التعبير عن نفسه بحرية ويلي ذلك استماع المحامي الذي يدافع عنه، بالإضافة إلى أي شهود أو خبراء تم استدعاؤهم لتقديم شهاداتهم.

تقديم الأدلة: يتم تقديم الأدلة التي تدعم موقف الحدث أو الدفاع ويشمل ذلك المستندات، والتقارير النفسية والاجتماعية، وشهادات الشهود ويعطى المحامي الفرصة لتقديم حججه وبياناته، بينما يتاح للقاضي فرصة طرح الأسئلة للتوضيح.

استنتاجات الدفاع: يتيح القاضي لكل طرف تقديم استنتاجاته ويقوم محامي الحدث بعرض ملخص لقضيته.

¹ مصطفى عبد الباقي، شرح قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 03 لسنة 2003، دراسة مقارنة، وحدة البحث العلمي والنشر، كلية الحقوق والادارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015، ص130.

² مرجع نفسه، ص132.

توجيه القاضي للقرار: بعد الانتهاء من المناقشات، يقوم القاضي بتوجيه القرار بناء على ما تم تقديمه من أدلة وشهادات و يراعى أن يكون القرار مستندا إلى مبادئ العدالة، مع التركيز على إعادة التأهيل بدلا من العقوبات التقليدية.

الإعلان عن الحكم: يعلن القاضي الحكم في القضية، موضحا الأسباب التي أدت إلى هذا القرار ويفترض أن يكون الحكم متناسبا مع الجريمة المرتكبة¹.

إجراءات ما بعد المحاكمة: بعد الإعلان عن الحكم، يتم توضيح الإجراءات اللاحقة للحدث وأسرته، بما في ذلك أي تدابير إعادة التأهيل أو المراقبة التي قد تفرض.

حق الاستئناف: يذكر الحدث وعائلته بحقهم في استئناف القرار إذا كان هناك اعتقاد بأن المحاكمة لم تكن عادلة أو أن الحكم غير متناسب.

تضمن هذه المراحل أن تكون جلسة المحاكمة عادلة وملائمة لخصوصية الحدث، مع التركيز على إعادة تأهيله بدلا من معاقبته بشكل قاسي، مما يعكس القيم الإنسانية والاجتماعية المتبعة في نظام العدالة للأحداث.

¹ مرجع نفسه، ص133.

المبحث الثاني: الأحكام المتخذة أمام التحقيق القضائي في حق الحدث

تتعلق الأحكام المتخذة أمام التحقيق القضائي في حق الحدث الجانح بتوفير حماية حقوقه وضمان عدالة الإجراءات في هذا الإطار، سنستعرض الجهة المختصة بالتحقيق القضائي مع الحدث، مع التركيز على اختصاص قاضي الحدث وقاضي التحقيق، بالإضافة إلى إجراءات التحقيق التي تتبع لضمان حماية الحدث سنتناول كذلك المنهجية المتبعة خلال التحقيق لضمان معالجة القضايا بطريقة تراعي خصوصية الأحداث.

المطلب الأول: الجهة المختصة بالتحقيق القضائي مع الحدث الجانح

تعد الجهة المختصة بالتحقيق القضائي مع الحدث الجانح عنصرا أساسيا في نظام العدالة، حيث تعنى بحماية حقوق الحدث وضمان محاكمة عادلة تتناسب مع ظروفه و سنستعرض في هذا السياق اختصاص قاضي الحدث، الذي يتولى معالجة قضايا الأحداث من منظور تربوي وإصلاحي، بالإضافة إلى اختصاص قاضي التحقيق القضائي الذي يدير التحقيقات ويتأكد من سيرها وفقا للإجراءات القانونية السليمة.

الفرع الأول: اختصاص قاضي الحدث

اختصاص قاضي الحدث يعد جزءا محوريا من نظام العدالة للأحداث،¹ حيث يتولى القاضي التعامل مع القضايا المرتبطة بالأحداث الجانحين من منظور خاص يتناسب مع

¹ حداد فطومة رقابة غرفة الاتهام على إجراءات التحقيق الابتدائي، مذكرة ماجستير في القانون تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1 2012، ص88.

وضعهم العمري والنفسي ويشمل هذا الاختصاص مجموعة من الجوانب التي تهدف إلى حماية حقوق الحدث وتحقيق العدالة، ومن أبرزها:

النظر في القضايا الجنائية: يختص قاضي الحدث بالنظر في جميع الجرائم التي يرتكبها الأحداث الذين لم يتجاوزوا سن 18 عاما ويشمل ذلك الجرح والجرائم الخطيرة، مع مراعاة طبيعة الجريمة وظروف الحدث¹.

تدابير الحماية والإصلاح: يمتلك قاضي الحدث صلاحيات واسعة لتطبيق تدابير الحماية والإصلاح، بدلا من العقوبات التقليدية و يمكن أن تشمل هذه التدابير الإيداع في مراكز إعادة التأهيل أو اتخاذ تدابير تربوية، مثل الإشراف الاجتماعي، مما يهدف إلى إعادة إدماج الحدث في المجتمع.

التوجيه والإشراف: يتولى قاضي الحدث توجيه الأمور القانونية المتعلقة بالحدث، بما في ذلك تعيين محام للدفاع عنه، وضمان تمثيله القانوني، كما يشرف على سير الإجراءات لضمان عدم انتهاك حقوق الحدث أثناء المحاكمة².

تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية: يعنى قاضي الحدث بالتأكد من توفير الدعم النفسي والاجتماعي للحدث، من خلال توجيه الأسر والمؤسسات الاجتماعية لتقديم المساعدة اللازمة و يعتبر هذا الدعم ضرورياً لتسهيل إعادة تأهيل الحدث وتحسين سلوكه.

¹ حوالم حليمة، إشكالات التنفيذ في المادة الجزائية، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإحرام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص91.

² مرجع نفسه، ص92.

إصدار الأحكام: يملك قاضي الحدث صلاحية إصدار الأحكام التي تتعلق بالقضايا المعروضة أمامه، حيث يسعى إلى اتخاذ قرارات تراعي مصلحة الحدث والعدالة الاجتماعية و تشمل هذه الأحكام خيارات مختلفة تهدف إلى إصلاح الحدث بدلا من معاقبته¹.

مراقبة الالتزام بالقرارات: يتولى قاضي الحدث مسؤولية مراقبة مدى التزام الحدث بالتدابير التي تم اتخاذها، بما في ذلك متابعة تقدمه في برامج إعادة التأهيل أو أي إجراءات أخرى قد تكون مفروضة عليه.

الإشراف على الجلسات: يشرف قاضي الحدث على سير الجلسات، حيث يضمن أن تتم الإجراءات بشكل عادل وشفاف، ويمنح الحدث الفرصة للتعبير عن نفسه بحرية دون خوف أو ضغط.

التعامل مع القضايا الأسرية: يمكن لقاضي الحدث أن يتعامل مع القضايا الأسرية التي قد تؤثر على الحدث، مثل مسائل حضانة الأطفال أو الإشراف على الأسرة، لضمان توفير بيئة صحية وآمنة للحدث.

بالمجمل، يعتبر اختصاص قاضي الحدث شاملا ومتعدد الأبعاد، يهدف إلى تحقيق العدالة وإعادة تأهيل الحدث بشكل يراعي حقوقه وظروفه الخاصة، ويعكس التوجهات الإنسانية والاجتماعية في التعامل مع قضايا الأحداث.

¹ حنان قودة، الالتزام بتكليف الواقعة الإجرامية، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص34.

الفرع الثاني: اختصاص قاضي التحقيق القضائي مع الحدث الجانح

اختصاص قاضي التحقيق القضائي مع الحدث الجانح يمثل جزءا أساسيا من نظام العدالة الجنائية، حيث يضطلع بدور محوري في إدارة التحقيقات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الأحداث و يهدف هذا الاختصاص إلى ضمان سير التحقيقات بشكل عادل ونزيه، مع التركيز على حماية حقوق الحدث ومن أبرز جوانب اختصاص قاضي التحقيق:

إدارة إجراءات التحقيق: يتولى قاضي التحقيق مسؤولية إدارة كافة إجراءات التحقيق المتعلقة بالحدث الجانح ويشمل ذلك تحديد كيفية إجراء التحقيق، وتعيين المحققين، وضمان إتباع الإجراءات القانونية الصحيحة¹.

تقييم الأدلة: يملك قاضي التحقيق صلاحية تقييم الأدلة المقدمة خلال مرحلة التحقيق، بما في ذلك الشهادات والمستندات و يقوم بتحليل الأدلة للتأكد من ملاءمتها في سياق القضية. **استجواب الحدث:** يعد قاضي التحقيق مسؤولا عن استجواب الحدث الجانح، حيث يجب أن يتم هذا الاستجواب بطريقة تراعي خصوصية الحدث وسنة و يشجع القاضي على توفير بيئة آمنة للحدث تتيح له التعبير عن نفسه بحرية².

إصدار أوامر التحقيق: يحق لقاضي التحقيق إصدار أوامر التحقيق، مثل أوامر تفتيش أو استدعاء شهود، لضمان جمع الأدلة اللازمة للبت في القضية.

¹ عمارة فوزي، قاضي التحقيق أطروحة دكتوراه في القانون تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص63.

² محمد الطاهر رجال بطلان إجراءات التحقيق في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2009، ص58.

اتخاذ التدابير المؤقتة: يمتلك قاضي التحقيق صلاحية اتخاذ تدابير مؤقتة، مثل وضع الحدث تحت المراقبة أو الإشراف، إذا كانت هناك مخاوف من تكرار الجريمة أو تأثيره على سير التحقيق¹.

الإشراف على حقوق الحدث: يحرص قاضي التحقيق على ضمان حماية حقوق الحدث طوال عملية التحقيق و يتضمن ذلك التأكد من وجود محام للدفاع عنه وتوفير المعلومات اللازمة حول الإجراءات القانونية.

إصدار تقارير التحقيق: بعد الانتهاء من التحقيق، يقوم قاضي التحقيق بإصدار تقرير يتضمن نتائج التحقيق، والذي يعد وثيقة مهمة قد تُستخدم في المحاكمة².

تنسيق مع جهات أخرى: ينسق قاضي التحقيق مع الجهات المختلفة، مثل الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين، لضمان إجراء التحقيق بشكل شامل ومنظم.

حق الاستئناف: يجب أن يشعر قاضي التحقيق الحدث وعائلته بحقهم في الاستئناف بشأن أي قرارات تتعلق بالتحقيق، مما يضمن وجود آلية للمراجعة والتحقق من سلامة الإجراءات. من خلال هذه الاختصاصات، يسهم قاضي التحقيق في ضمان إجراء تحقيقات شاملة وعادلة، تراعي خصوصية الحدث الجانح وتعمل على تحقيق العدالة بما يتناسب مع احتياجاته وظروفه.

¹ وسواس فاطمة الزهراء آليات الرقابة القانونية على جرائم الفساد وتبييض الأموال، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2015/2016، ص77.

² إيمان بوقصة خصوصية إجراءات متابعة جرائم الفساد المالي في القانون الجزائري، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 2021، 35، العدد 03، الجزائر، ص35.

المطلب الثاني: إجراءات التحقيق القضائي مع الحدث الجانح

تعتبر إجراءات التحقيق القضائي مع الحدث الجانح خطوة حاسمة في نظام العدالة، حيث تهدف إلى ضمان حماية حقوق الحدث وضمان سير التحقيق بشكل نزيه وعادل سنتناول في هذا السياق الإجراءات الناتجة أثناء التحقيق، والتي تشمل الخطوات المتبعة لجمع الأدلة والاستماع للأطراف المعنية، بالإضافة إلى المنهجية المتبعة في التحقيق لضمان التعامل مع الحدث كمسؤول جزائي بشكل يتناسب مع ظروفه النفسية والاجتماعية.

الفرع الأول: إجراءات الناتجة أثناء التحقيق القضائي مع الحدث الجانح

إجراءات التحقيق القضائي مع الحدث الجانح تُعتبر ذات طبيعة خاصة تتناسب مع وضع الحدث العمري والنفسي وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية حقوق الحدث وضمان تحقيق العدالة بطريقة تراعي احتياجاته، ومن أبرز الإجراءات الناتجة أثناء التحقيق القضائي مع الحدث الجانح:

استدعاء الحدث: يتم استدعاء الحدث الجانح من قبل قاضي التحقيق بطريقة رسمية، مع التأكيد على ضرورة وجود محام للدفاع عنه أثناء التحقيق¹ و يشدد على أهمية أن يتم الاستدعاء بطريقة تحترم مشاعر الحدث ولا تؤدي إلى تخويفه.

¹ Hawkins, J. D., Catalano, R. F., & Miller, J. Y. (1992). Risk and protective factors for alcohol and other drug problems in adolescence and early adulthood: implications for substance abuse prevention. Psychological Bulletin, n(1),p 105. <https://doi.org/10.1037/0033-2909.112.1.64>

إجراء التحقيق: يتم إجراء التحقيق في بيئة مناسبة، حيث يُتاح للحدث فرصة التعبير عن نفسه بحرية ويفضل أن يتم التحقيق في مكاتب مخصصة، بعيدا عن الأجواء التقليدية لمحاكمات البالغين، لتجنب الشعور بالضغط أو الخوف.

تسجيل أقوال الحدث: تسجل أقوال الحدث بشكل دقيق، مع مراعاة ضرورة شرح حقوقه قبل بدء التحقيق وتستخدم أساليب غير مهددة تشجع الحدث على التحدث بصراحة.

استجواب الشهود: إذا كان هناك شهود على الواقعة، يتم استجوابهم من قبل قاضي التحقيق أو المحامي و يراعى أن تكون أجواء الاستجواب مريحة، مما يساعد على الحصول على معلومات دقيقة و موثوقة¹.

جمع الأدلة: يتم جمع الأدلة المتعلقة بالقضية، بما في ذلك المستندات والتقارير الفنية و يعتبر قاضي التحقيق مسؤولا عن التأكد من أن جميع الأدلة تم جمعها بطريقة قانونية ومنصفة.

تطبيق التدابير المؤقتة: إذا دعت الحاجة، يمكن لقاضي التحقيق اتخاذ تدابير مؤقتة مثل الإشراف على الحدث أو وضعه في مراكز رعاية مؤقتة لضمان عدم تكرار الجريمة أو التأثير السلبي عليه².

¹ أرزقي سي الحاج محمد، تطوير الأمر الجزائي في القانون الجزائري كحتمية يبررها تزايد الاجرام البسيط، المجلة الجزائرية للقانون والعدالة، ص36.

² مرجع نفسه، ص37.

حق الاستعانة بالمحامي: يجب أن يُتاح للحدث حق الاستعانة بمحام أثناء كافة مراحل التحقيق و يكون المحامي مسؤولاً عن الدفاع عن حقوق الحدث وضمان عدم انتهاكها. إصدار أوامر التحقيق: يمكن لقاضي التحقيق إصدار أوامر تفتيش أو جمع أدلة، مما يعزز من فعالية الإجراءات و يشترط أن تتم هذه الأوامر ضمن الإطار القانوني ولا تمس حقوق الحدث.

إحالة القضية: عند انتهاء التحقيق، يقوم قاضي التحقيق بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، مرفقة بكافة الوثائق والأدلة التي تم جمعها، لتبدأ مرحلة المحاكمة. تأمين سرية الإجراءات: يراعى الحفاظ على سرية التحقيقات لضمان عدم تعرض الحدث للوصم الاجتماعي أو التأثيرات السلبية و يعتبر الحفاظ على الخصوصية عنصراً أساسياً في إجراءات التحقيق¹.

تسهم هذه الإجراءات في توفير بيئة قانونية تدعم حقوق الحدث الجانح، مع التركيز على تحقيق العدالة وتوجيهه نحو إعادة التأهيل بدلاً من العقوبة التقليدية.

الفرع الثاني: إجراءات المنهجية للتحقيق القضاء مع الحدث المسؤول جزائياً

إجراءات المنهجية للتحقيق القضائي مع الحدث المسؤول جزائياً تتضمن مجموعة من الخطوات المنسقة التي تهدف إلى تحقيق العدالة مع مراعاة خصوصية الحدث وظروفه و تسعى هذه المنهجية إلى ضمان سير التحقيق بطريقة عادلة ونزيهة، ومن أبرز الإجراءات:

¹ بن عودة مصطفى، بطلان إجراءات التحقيق والمحاكمة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 2022 المجلد 23 العدد 01، ص 69

تشكيل فريق التحقيق: يتم تشكيل فريق يتضمن قاضي التحقيق، محققين مختصين، وأخصائيين اجتماعيين أو نفسيين، لضمان شمولية النظر إلى القضايا من جوانب متعددة و يعتبر هذا التنوع ضرورياً لفهم وضع الحدث بشكل كامل¹.

إجراء تقييم مبدئي: قبل بدء التحقيق، يتم إجراء تقييم مبدئي حول ظروف الحدث، بما في ذلك وضعه النفسي والاجتماعي، لتوجيه الإجراءات بشكل مناسب².

التخطيط لجلسات التحقيق: يتم التخطيط لجلسات التحقيق بناءً على الجدول الزمني واحتياجات الحدث و يراعى اختيار مواعيد تناسب الحدث.

تدوين كل التفاصيل: يتم تسجيل كل تفاصيل التحقيق بدقة، بما في ذلك أقوال الحدث والشهود، وأي أدلة تم جمعها³.

تطبيق التدابير التربوية: إذا اقتضت الحاجة، يمكن أن يُقترح تطبيق تدابير تربوية بدلا من العقوبات التقليدية وتشمل هذه التدابير المراقبة أو برامج التأهيل⁴.

تعمل هذه المنهجية على تحقيق توازن بين حماية حقوق الحدث وضمان تحقيق العدالة، مما يعكس القيم الإنسانية والاجتماعية في التعامل مع قضايا الأحداث الجانحين.

¹ جوهر قوادي صامت الوساطة الجنائية كنموذج للعدالة التصالحية في السياسة الجنائية المعاصرة التشريع الجزائري نموذجا، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، فرع دمنهور، المجلد 03، العدد 30، 2015، ص88.

² روايح فريد، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، السنة الجامعية 2019/2020، ص55.

³ محمد البنداري، الشرطة وجمع الاستدلالات، مجلة الأمن العام القاهرة، العدد 51، 1970، ص444.

⁴ محمد خريط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة السادسة، 2012، ص100.

المبحث الثالث: التنفيذات المتخذة أمام الحكم في حق الحدث

تتعلق التنفيذات المتخذة أمام الحكم في حق الحدث الجانح بضمان تحقيق العدالة وحماية حقوقه، حيث تسعى الأنظمة القانونية إلى معالجة قضايا الأحداث بطريقة تراعي خصوصياتهم .

المطلب الأول: الأقسام المختصة في محاكمه الحدث

فيما يتعلق بمحاكم الأحداث، تعتبر هذه المحاكم ذات أهمية خاصة في النظام القضائي، حيث تهدف إلى معالجة قضايا الشباب بشكل يتناسب مع طبيعتهم واحتياجاتهم و سنستعرض في هذا السياق الأقسام المختلفة المعنية بمحاكم الأحداث، بدءا من المحكمة التابعة للمجلس القضائي، وصولا إلى خصوصية جلسات وإجراءات محاكمة الحدث الجانح والتدابير والعقوبات المتخذة في هذا الإطار.

الفرع الأول: المحكمة التابعة للمجلس القضائي

تعتبر المحكمة التابعة للمجلس القضائي إطارا حيويا في نظام العدالة الخاصة بالأحداث، حيث تعنى بمعالجة القضايا المتعلقة بالشباب بشكل يتناسب مع احتياجاتهم وخصوصياتهم و ستركز هذه المحكمة على تطبيق القوانين المتعلقة بالأحداث، مما يساهم في تحقيق العدالة وإعادة التأهيل¹.

¹ مأمون محمد سلامة، الوسيط في الإجراءات الجزائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص96.

محكمة المقر القضائي

محكمة المقر القضائي تشكل الواجهة الأولى للتعامل مع قضايا الأحداث، حيث تتولى النظر في القضايا الجنائية التي تشمل الأحداث الجانحين و يتمتع القضاة في هذه المحكمة بمعرفة عميقة بقوانين الأحداث وخصوصياتهم النفسية والاجتماعية، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات تسهم في إعادة تأهيل الحدث و تحرص المحكمة على أن تكون الإجراءات أكثر مرونة و ملائمة لاحتياجات الشباب، وتوفير بيئة قانونية تعزز من فرص الإصلاح والتغيير الإيجابي في سلوكهم¹.

غرفة المجلس القضائي للحدث : غرفة المجلس القضائي للحدث تُعتبر مساحة متخصصة داخل المجلس، حيث تعقد جلسات المحاكمة الخاصة بالأحداث و تركز هذه الغرفة على قضايا الأحداث الجانحين وتعزز من مبادئ العدالة الصالحية، مما يتيح للحدث فرصة للتعبير عن نفسه و يشدد في هذه الغرفة على أهمية التعاون مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية والنفسية، وذلك لضمان تقديم الدعم المناسب للحدث وتوجيهه نحو مسار إيجابي و تعتبر هذه الإجراءات علامة على الاهتمام بإعادة تأهيل الأحداث بدلا من العقاب، مما يُساهم في حماية المجتمع وتحسين سلوك الأحداث².

¹ مرجع نفسه، ص97.

² مرجع نفسه، ص98.

الفرع الثاني: خصوصية جلسه محاكمه الحدث الجانح

تتميز جلسة محاكمة الحدث الجانح بخصوصيات عدة تهدف إلى حماية حقوق الحدث وضمان محاكمة عادلة تتناسب مع سنه وظروفه الاجتماعية و تعقد هذه الجلسات في بيئة أكثر مرونة وغير رسمية مقارنة بمحاكم البالغين، مما يساعد على تقليل الضغط النفسي على الحدث¹.

تعتبر السرية من المبادئ الأساسية في هذه الجلسات، حيث يُمنع نشر المعلومات المتعلقة بالحدث وجرمه، وذلك لحماية سمعته وضمان عدم تأثر مستقبله و يتم أيضا اختيار قضاة ذوي خبرة في التعامل مع قضايا الأحداث، مما يضمن تفهمهم لخصوصيات هذه الفئة وتتاح للحدث فرصة التعبير عن نفسه بحرية، مع مراعاة احتياجاته النفسية والاجتماعية، كما يمكن أن تُحضر الجلسة عائلات الأحداث أو ممثلون عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مما يساهم في توفير الدعم العاطفي والمعنوي للحدث و تركز الجلسة أيضا على إعادة التأهيل والتوجيه بدلا من العقاب، مما يشجع على استخدام التدابير البديلة مثل البرامج التعليمية أو النفسية وهذه الخصوصيات تُعزز من الهدف الأساسي لمحكمة الأحداث، وهو حماية المجتمع مع تقديم الفرصة لإصلاح سلوكيات الأحداث الجانحين

¹ عبد الواحد العلمي، شروح في القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية، الجزء الأول، دن، المغرب 2006، ص98.

الفرع الثالث: خصوصية إجراءات محاكمة الحدث الجانح

تعتبر إجراءات محاكمة الحدث الجانح متميزة عن تلك المتبعة في محاكم البالغين، حيث تهدف إلى ضمان حماية حقوق الأحداث وتوفير بيئة تركز على الإصلاح و تبدأ هذه الإجراءات من لحظة القبض على الحدث، حيث تطبق قواعد خاصة تحترم حقوقه وتضمن عدم تعرضه لسوء المعاملة و تتميز الإجراءات بالسرعة، حيث يفترض أن تتم محاكمة الأحداث خلال فترة زمنية قصيرة، مما يساهم في تقليل التوتر والقلق الذي قد يتعرض له الحدث، كما يسمح للحدث بوجود محامٍ متخصص لدعمه، مما يُعزز من حقه في الدفاع عن نفسه ويضمن توفر الدعم القانوني¹.

كما تجرى التحقيقات بشكل يتناسب مع سن الحدث، حيث تستخدم أساليب مراعية للطفولة، مثل استجواب الحدث في أجواء مريحة وغير ضغظية و تركز الإجراءات أيضا على تقييم الجوانب النفسية والاجتماعية للحدث، مما يساعد القضاة في اتخاذ قرارات مستنيرة و يمكن أن تشمل الإجراءات جلسات توجيهية أو برامج تأهيلية، مما يعكس التركيز على الإصلاح بدلا من العقاب و تعتبر هذه الخصوصيات ضرورية لتحقيق التوازن بين حماية المجتمع وحقوق الأحداث، مما يساهم في إعادة تأهيلهم ودمجهم بشكل إيجابي في المجتمع.

¹مرجع نفسه، ص99.

الفرع الرابع: الإجراءات المتخذة ضد حدث الجانح

سنتعرف في دراستنا على مضمون التدابير ثم مضمون العقوبات المتخذة ضد الحدث

الجانح.

مضمون التدابير

تعتبر التدابير المتخذة ضد الأحداث الجانحين ضرورية لتحقيق الأهداف الإصلاحية

والوقائية و تشمل هذه التدابير مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى توجيه الحدث وتعزيز

سلوكياته الإيجابية و من بين التدابير الشائعة:

التعليم والتدريب المهني: توفر فرص تعليمية أو تدريب مهني للحدث لتعزيز مهاراته وزيادة

فرصه في الاندماج في المجتمع¹.

المراقبة والملاحظة: تفرض بعض التدابير كالمراقبة من قبل مراكز خاصة أو من قبل

الأهل، لضمان سلوك الحدث وتوجيهه نحو خيارات إيجابية.

إجراءات التوجيه: قد تطلب من الأحداث المشاركة في ورش عمل أو جلسات تعليمية حول

السلوكيات الاجتماعية السليمة².

مضمون العقوبات المتخذة ضد الحدث الجانح

تعد العقوبات المفروضة على الأحداث الجانحين مختلفة بشكل كبير عن تلك

المطبقة على البالغين، حيث تهدف إلى الإصلاح بدلا من العقاب و تشمل العقوبات الممكنة:

¹ مرجع نفسه، ص100.

² مرجع نفسه، ص101.

التحذيرات: يمكن أن يتلقى الحدث تحذيرا رسميا، يعتبر بمثابة فرصة أخيرة لتغيير سلوكه.

العقوبات البديلة: قد تفرض عقوبات مثل الخدمة الاجتماعية أو العمل التطوعي كوسيلة لتعويض المجتمع عن الأذى الذي سببه¹.

الإيداع في مؤسسات خاصة: في الحالات الأكثر خطورة، قد ينقل الحدث إلى مؤسسات إصلاحية أو مراكز تأهيل، حيث يتلقى دعما نفسيا وتعليميا².

تسعى هذه الإجراءات إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وحقوق الحدث، مما يساهم في إعادة تأهيلهم ودمجهم بشكل إيجابي في المجتمع.

المطلب الثاني: إمكانية تعديل التدابير المقررة للحدث

تعتبر إمكانية تعديل التدابير المقررة للحدث الجانح من العناصر الأساسية في تحقيق العدالة الإصلاحية، حيث تتيح المرونة في التعامل مع قضايا الأحداث بما يتناسب مع ظروفهم المتغيرة و سنستعرض في هذا السياق تعديل القرار في حالات الخطر المعنوي، ومراجعة تدابير الحماية، بالإضافة إلى أهمية تنفيذ الحكم لضمان إعادة تأهيل الحدث ودمجه في المجتمع.

الفرع الأول: تعديل القرار المقرر للحدث في حالة خطر معنوي

تعتبر إمكانية تعديل التدابير المقررة للحدث الجانح ضرورية في الحالات التي تتطلب حماية خاصة و في حالة وجود خطر معنوي يهدد سلامة الحدث النفسية أو الاجتماعية،

¹ زين الدين يوسف، علم النفس الحديث: مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، 2020، ص115.

² مرجع نفسه، ص119

يمكن للقاضي إعادة تقييم التدابير المقررة و يشمل ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حماية الحدث، مثل نقل الحدث إلى بيئة أكثر أماناً أو تخصيص الدعم النفسي والاجتماعي و يعتمد هذا التعديل على تقارير مختصين مثل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، الذين يقيمون الحالة ويقترحون التعديلات اللازمة¹.

الفرع الثاني: مراجعة تدابير الحماية للحدث الجانح

تعتبر مراجعة تدابير الحماية جزءاً أساسياً من عملية العدالة المخصصة للأحداث، حيث يتم تقييم فاعلية التدابير المقررة ومدى توافقها مع احتياجات الحدث و تجرى هذه المراجعة بصفة دورية، ويمكن أن تشمل استدعاء الحدث، محاميه، والمختصين الاجتماعيين لتقديم ملاحظاتهم إذا تبين أن التدابير غير مناسبة أو غير فعالة، يمكن للقاضي تعديلها أو استبدالها بتدابير أكثر ملائمة، مما يعزز من فرص إعادة تأهيل الحدث².

الفرع الثالث: تنفيذ الحكم

يعتبر تنفيذ الحكم في قضايا الأحداث الجانحين خطوة حاسمة لضمان تحقيق العدالة وتحقيق الأهداف الإصلاحية ويتطلب هذا التنفيذ تنسيقاً بين عدة جهات، بما في ذلك القضاء، ودوائر الشرطة، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، لضمان تنفيذ العقوبات بطريقة تساهم في إعادة تأهيل الحدث بدلاً من فرض عقوبات صارمة³.

¹ عواد مريم، الجانب المعرفي في علم النفس، الطبعة الأولى، مكتبة الفجر، القاهرة، مصر، 2021، ص 79.

² مرجع نفسه، ص 80.

³ مرجع نفسه، ص 82.

إجراءات التنفيذ: تحدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقوبات أو التدابير المقررة، حيث تشمل

هذه الإجراءات خطوات مثل المراقبة، التعليم، أو الإيداع في مؤسسات خاصة.

متابعة وتقييم: يتطلب تنفيذ الحكم متابعة دقيقة لحالة الحدث، وذلك من خلال اجتماعات

دورية مع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

الدعم النفسي والاجتماعي: تعتبر الجوانب النفسية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من عملية

التنفيذ¹.

تعديل العقوبات عند الحاجة: في حالة عدم تحقيق الأهداف المرجوة من العقوبات، يجب أن

تكون هناك إمكانية لتعديل التدابير المقررة.

حماية العلاقات الأسرية: من المهم أن يتم تنفيذ الحكم بطريقة تحمي العلاقات الأسرية

للحدث.

¹مرجع نفسه، ص 83.

خلاصة

تمر محاكمة الحدث بعدة مراحل إجرائية تبدأ من مرحلة التحقيق، حيث يتم اتخاذ تدابير خاصة لضمان حقوقه خلال التحقيق الابتدائي، يتم الاستماع إلى الحدث وفقاً لإجراءات تراعي خصوصياته، ويشرف على هذه العملية قضاة مختصون في قضايا الأحداث وفي مرحلة المحاكمة، تستمر الإجراءات وفقاً لنظام يحمي الحدث ويراعي إصلاحه، مع إمكانية إصدار أحكام غير تقليدية كالإيداع في مؤسسات إصلاحية، كما يمكن تعديل هذه التدابير بناء على تطورات حالته وتتولى أقسام متخصصة في محاكم الأحداث مسؤولية النظر في قضاياها، بما يضمن إجراءات قضائية ملائمة وتوجيهه نحو الإصلاح.

يمكن القول إن المسؤولية الجزائية للحدث تتطلب نهجا متوازنا يجمع بين حماية المجتمع وتوفير بيئة إصلاحية للأحداث على الرغم من أن الحدث قد يرتكب أفعالا يجرمها القانون، إلا أن النظام القانوني يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المرحلة العمرية والنفسية التي يمر بها هذا الحدث، مما يتطلب تطبيق قواعد خاصة تركز على إصلاحه بدلا من مجرد معاقبته وهذا التوجه يعكس رؤية أكثر إنسانية ومرونة في التعامل مع الأحداث، حيث تُعتبر الجريمة التي يرتكبها الحدث ليست فقط نتيجة لاختياره الفردي، بل أحيانا نتاجا لبيئته الاجتماعية أو ظروفه الشخصية التي قد تساهم في انحرافه.

من هذا المنطلق، تحرص التشريعات الحديثة على توفير إطار قانوني يتناسب مع هذه الفئة، بدءاً من تحديد سن المسؤولية الجنائية، الذي يعتبر معيارا أساسيا في تقييم مدى إدراك الحدث للأفعال التي يقوم بها، وصولا إلى وضع تدابير إصلاحية متخصصة، فالهدف الأساسي هنا ليس العقاب، بل التوجيه والإرشاد لتصحيح مسار الحدث، وذلك من خلال إجراءات متنوعة بين التوبيخ والمراقبة والإيداع في مؤسسات إصلاحية بدلا من السجون التقليدية ويعني بهذه التدابير ليس فقط حماية المجتمع من الجرائم، ولكن أيضا حماية الحدث نفسه من العودة إلى الجريمة بعد تنفيذ العقوبة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية المسؤولية الجزائية للحدث في ضرورة إشراك الأسرة والمجتمع في عملية الإصلاح، حيث لا يمكن للسلطات القانونية وحدها تحقيق نتائج إيجابية دون دعم أسري واجتماعي قوي فالأسرة تعتبر البيئة الأولى التي تتشكل فيها

شخصية الحدث، ومن ثم فإن تعزيز الوعي الأسري وتوفير الدعم الاجتماعي يسهمان بشكل فعال في الوقاية من الجريمة وفي إعادة تأهيل الحدث بعد ارتكابه لجريمة، كما أن المؤسسات التعليمية والتربوية تلعب دورا محوريا في تعزيز القيم والسلوكيات الإيجابية لدى الحدث.

إلى جانب ذلك، يعتبر القضاء المختص في قضايا الأحداث أحد أهم العناصر في هذا النظام الإصلاحية، حيث لا يقتصر دور القاضي على تطبيق العقوبة فحسب، بل يشمل دراسة حالة الحدث النفسية والاجتماعية قبل اتخاذ القرار المناسب وفي هذا السياق، يمثل الحكم على الحدث فرصة لإعادة تأهيله وإرشاده نحو السلوك الصحيح، مما يعزز فرص اندماجه في المجتمع بشكل صحي بعد انتهاء فترة العقوبة.

في النهاية، يمكن القول إن المسؤولية الجزائية للحدث ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي قضية تربوية واجتماعية تستدعي التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت السلطات القانونية، الأسرة، أو المجتمع وبذلك يتحقق الهدف الأساسي من هذه المسؤولية وهو حماية الحدث وتوجيهه نحو حياة قانونية سليمة، بعيدا عن الانحراف والإجرام ولذا يجب أن تستمر الجهود في تطوير السياسات الإصلاحية الموجهة للأحداث وضمان أن تكون هذه السياسات قائمة على أسس تربوية وإنسانية تضمن مستقبل أفضل للأحداث والمجتمع على حد سواء.

نتائج الدراسة:

- ☞ التوازن بين العقاب والإصلاح.
- ☞ أهمية العوامل النفسية والاجتماعية.
- ☞ دور الأسرة والمجتمع في الإصلاح.
- ☞ أهمية القضاء المتخصص.

التوصيات والاقتراحات:

- ☞ تعزيز برامج التوعية الأسرية والمجتمعية حول أهمية الوقاية من الجريمة لدى الأحداث.
- ☞ إنشاء مراكز متخصصة لتأهيل الأحداث الجانحين وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.
- ☞ تفعيل دور القضاة المختصين في قضايا الأحداث مع مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية للحدث.
- ☞ توسيع التعاون بين المؤسسات التربوية والعدلية لضمان إعادة تأهيل الحدث بشكل متكامل.
- ☞ تعديل القوانين لتناسب مع التطورات الاجتماعية والنفسية للأحداث.
- ☞ زيادة عدد القضاة المختصين في قضايا الأحداث في المحاكم.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: القرآن

الآية 97 من سورة النحل.

ثانياً : القوانين والمراسيم التنفيذية

قانون العقوبات. الجريدة الرسمية، العدد 32، 8 يونيو 1966.

قانون رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 من قانون العقوبات، الجريدة الرسمية،

العدد 32، 8 يونيو 1966.

القانون رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعروف باسم قانون العقوبات

الجزائري.

قانون المدني الجزائري، القانون رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

قانون حماية الأحداث. الجريدة الرسمية، العدد 43، 15 يوليو 2015.

قانون حماية الطفل. الجريدة الرسمية، العدد 48، 15 يوليو 2015.

ثالثاً: الأوامر والقرارات

الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، قانون العقوبات، المادة 49.

قانون الإجراءات الجزائية، المادة 51 مكرر 1.

قانون العقوبات، المادة 442.

قانون العقوبات، المادة 50.

رابعاً: الكتب

كتب

1. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (ت. 1373). "تفسير ابن كثير". دار الفكر، القاهرة، مصر، 2002.
2. ابن منظور، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، لبنان، 2008.
3. إبراهيم حسن، "البيئة الاجتماعية والجنوح"، الطبعة الأولى، دار النشر العربي، 2021.
4. البرغوثي، عبد الله. "موانع المسؤولية الجنائية"، الطبعة الأولى، دار المطبوعات القانونية، عمان، الأردن، 2018.
5. الحنفي، أحمد. "الأسس الفقهية للمسؤولية الجنائية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.
6. خالد نبيل، "استراتيجيات الوقاية من الجنوح"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022.
7. خريط، محمد. "مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، دار هومة، الجزائر، الطبعة السادسة، 2012.
8. الخطيب، سامي. "الإصلاح الاجتماعي و جنوح الأحداث"، الطبعة الأولى، دار الإصلاح الاجتماعي، 2019.

9. خليل، أحمد. "التنشئة الاجتماعية والجنوح"، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2020.
10. د. عبد الله زيدان، "شرح قانون العقوبات الجزائري: القسم العام"، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2018.
11. الزهراني، فهد. "مبادئ المسؤولية الجنائية وأركانها"، الطبعة الأولى، دار العلوم القانونية، الرياض، السعودية، 2016.
12. زين الدين، يوسف. "علم النفس الحديث: مفاهيم وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، 2020.
13. سالم، فاطمة. "الصدمات النفسية وسلوك الجنوح"، الطبعة الأولى، دار الإرشاد النفسي، 2022.
14. سعد، نبيل إبراهيم. "المدخل إلى القانون (نظرية الحق)"، قسم: التشريعات القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2013.
15. سعيد، عادل. "الاضطرابات النفسية وجنوح الأحداث"، الطبعة الأولى، دار العلم، 2021.
16. سعيد، عادل. "الثقافة والجنوح: دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار النشر الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

17. سعيد، عبد الرحمن. "مفاهيم أساسية في علم النفس"، دار النشر العربية، القاهرة، مصر، 2019.
18. سعيد، فاطمة. "العوامل الثقافية وأثرها على جنوح الأحداث"، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 2018.
19. السكاكي، "مفتاح العلوم"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.
20. الشامي، نور. "الشخصية و جنوح الأحداث: دراسة نفسية"، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 2019.
21. شويكة، محمد. "العوامل الاجتماعية لجنوح الأحداث"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2012.
22. عبد الحميد، حسن. "العوامل الاقتصادية وتأثيرها على جنوح الأحداث"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2015.
23. عبد الرحمن، محمود. "الجنوح الاجتماعي: تحليل ودراسة"، الطبعة الأولى، دار الفكر القانوني، بيروت، لبنان، 2020.
24. عبد الواحد، العلمي. "شروح في القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية"، الجزء الأول، دن، المغرب، 2006.

25. عواد، مريم. "الجانب المعرفي في علم النفس"، الطبعة الأولى، مكتبة الفجر،

القاهرة، مصر، 2021.

26. العيسى، عبد الرحمن. "أسس المسؤولية الجنائية في القانون"، الطبعة الأولى،

دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 2019.

27. القرطبي، محمد بن أحمد. (ت. 1273). "تفسير القرطبي"، الطبعة الرابعة، دار

الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.

28. مأمون، محمد سلامة. "الوسيط في الإجراءات الجزائية"، الطبعة الثانية، دار

النهضة العربية، القاهرة، 2004.

29. مراد، ليلي. "التعليم والجنوح: دراسة في تأثير المدارس"، الطبعة الأولى، دار

المعرفة، القاهرة، مصر، 2018.

30. مصطفى، سمير. "الفقر والجنوح: تأثيرات وعلاقات"، الطبعة الأولى، مكتبة

التنمية الاجتماعية، 2021.

خامساً: المذكرات وأطروحات الدكتوراه

1. حداد، فطومة. "رقابة غرفة الاتهام على إجراءات التحقيق الابتدائي"، مذكرة ماجستير

في القانون تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1،

2012.

2. حنان، قودة. "الالتزام بتكليف الواقعة الإجرامية"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
3. حوالم، حليلة. "إشكالات التنفيذ في المادة الجزائية"، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
4. روايح، فريد. "محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2019/2020.
5. عبد الحميد، ن. "تقدير الذات والجنوح لدى الأحداث: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1)، 2010.
6. عمارة، فوزي. "قاضي التحقيق"، أطروحة دكتوراه في القانون تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
7. محمد الطاهر، رحال. "بطلان إجراءات التحقيق في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.
8. وسواس، فاطمة الزهراء. "آليات الرقابة القانونية على جرائم الفساد وتبييض الأموال"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.

سادساً: المقالات والمجلات

1. بن عودة، مصطفى. "بطلان إجراءات التحقيق والمحاكمة في التشريع الجزائري الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2022، المجلد 23، العدد 01.
2. بوقصة، إيمان. "خصوصية إجراءات متابعة جرائم الفساد المالي في القانون الجزائري"، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 35، العدد 03، 2021.
3. جوهر، قوادي صامت. "الوساطة الجنائية كنموذج للعدالة التصالحية في السياسة الجنائية المعاصرة التشريع الجزائري نموذجاً"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، فرع دمنهور، المجلد 03، العدد 30، 2015.
4. سي الحاج، محمد أرزقي. "تطوير الأمر الجزائي في القانون الجزائري كحتمية يبررها تزايد الإجرام البسيط"، المجلة الجزائرية للقانون والعدالة.
5. الشريف، خ. "التحكم في الانفعالات والسلوك المنحرف"، مجلة الطب النفسي، العدد (4)، 2007.
6. فهمي، ر. "البيئة العائلية والجنوح عند الأحداث"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، 2010.
7. محمود، ع. "تأثير الصدمة النفسية على السلوك الجانح لدى الأطفال"، المجلة العربية للعلوم النفسية، العدد (3)، 2012.

سابعا: الدراسات السابقة

1. عبيد، ل. (2020). "الأسس النفسية والاجتماعية لجنوح الأحداث"، دراسة ميدانية في الجزائر، مجلة الأبحاث النفسية، المجلد 9، العدد 2.
2. رحال، ع. (2021). "دور المؤسسات الاجتماعية في الحد من ظاهرة جنوح الأحداث"، دراسة حالة في العاصمة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية، العدد 6.
3. زيداني، س. (2019). "أسباب الجنوح لدى الأحداث: دراسة مقارنة بين المدن الكبرى والصغيرة"، المجلة العربية للدراسات الاجتماعية، العدد 4.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1. موقع وزارة العدل الجزائرية. (2020). "قانون العقوبات".
2. موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (2021). "التقرير السنوي عن حقوق الطفل".
3. موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2020). "استراتيجيات حماية الأطفال من الجنوح".

تاسعا: المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

1. Durkheim, E. "The Rules of Sociological Method." Edited by Steven Lukes. Free Press, 2014.
2. Giddens, A., Duneier, M., Appelbaum, R. P., & Carr, D. "Introduction to Sociology." (10th ed.). W.W. Norton & Company, 2017.
3. Ellis, L., Hoskin, A. W., & Dutton, E. "The biosocial criminology of sex differences and the gender gap in crime." Routledge, 2012.

4. Liu, J., & Raine, A. "Biosocial bases of antisocial behavior: Psychophysiological, neurological, and cognitive factors." Elsevier, 2016.
5. Raine, A. "The Anatomy of Violence: The Biological Roots of Crime." Vintage Books, 2013.

الفه رس

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحدث	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية جنوح الحدث
8	المطلب الأول: مفهوم الحدث
16	المطلب الثاني: مفهوم الجنوح
26	المبحث الثاني: عوامل جنوح الأحداث
26	المطلب الأول: العوامل الداخلية والخارجية لجنوح الأحداث.
32	المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الجنائية للحدث.
38	المبحث الثالث : تدرج المسؤولية الجنائية للحدث في التشريع الجزائري.
38	المطلب الأول: مراحل المسؤولية الجنائية الجزائرية
41	المطلب الثاني: إجراءات المتابعة الأحداث في التشريع الجزائري
45	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأحكام الإجرائية لسير محاكمة الحادث أمام جهتي التحقيق القضائي والحكم	
47	تمهيد

48	المبحث الأول: إجراءات سير جلسة الأحداث في مرحلة التحقيق
48	المطلب الأول: التحقيق مع الحدث في الإجراءات الابتدائية
61	المطلب الثاني: إجراءات المتواصلة في مرحلة المحاكمة للحدث
69	المبحث الثاني: الأحكام المتخذة أمام التحقيق القضاء في حق الحدث
69	المطلب الأول: الجهة المختصة بالتحقيق القضائي مع الحدث الجانح
74	المطلب الثاني: إجراءات التحقيق القضائي مع الحدث الجانح
78	المبحث الثالث: التنفيذات المتخذة أمام الحكم في حق الحدث
78	المطلب الأول: الأقسام المختصة في محاكمه الحدث
83	المطلب الثاني: إمكانية تعديل التدابير المقررة للحدث
86	خلاصة
الخاتمة العامة	
88	الخاتمة
قائمة المصادر و المراجع	
92	قائمة المصادر و المراجع
101	الملخص
الفهـرس	

ملخص مذكرة الماستر

توصلت هذه الدراسة إلى أن المسؤولية الجزائية للحدث تختلف عن المسؤولية الجنائية للبالغين من حيث الإجراءات والأحكام، حيث تأخذ القوانين بعين الاعتبار السن الصغير للحدث وظروفه النفسية والاجتماعية وتهدف التشريعات الجزائية للأحداث في المقام الأول إلى الإصلاح والتأهيل بدلا من العقاب البحت، وذلك من خلال إجراءات خاصة تضمن حماية حقوق الحدث وتحقيق العدالة في آن واحد، كما توضح الدراسة أن التشريع الجزائري يعتمد نظامًا تدريجيا في تحميل الأحداث المسؤولية الجزائية، حيث تتراوح العقوبات والإجراءات وفقا لسن الحدث ودرجة نضجه العقلي علاوة على ذلك، تسلط الدراسة الضوء على أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تؤدي إلى جنوح الأحداث، مشيرة إلى ضرورة تفعيل دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في الوقاية من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية:

1/. المسؤولية الجزائية/2. الحدث الجانح،/3. التشريع الجزائري.

Abstract of The master thesis

This study concluded that the criminal responsibility of a juvenile differs from the criminal responsibility of adults in terms of procedures and provisions, as the laws take into account the young age of the juvenile and his psychological and social circumstances. The criminal legislation for juveniles aims primarily at reform and rehabilitation rather than pure punishment, through special procedures that ensure the protection of the juvenile's rights and the achievement of justice at the same time. The study also shows that Algerian legislation adopts a gradual system in holding juveniles criminally responsible, as penalties and procedures vary according to the juvenile's age and degree of mental maturity. In addition, the study highlights the importance of social and psychological factors that may lead to juvenile delinquency, indicating the need to activate the role of the family, school and society in preventing this phenomenon.

Keywords: /1Criminal liability, /2 juvenile delinquent, Algerian legislation.